National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

هنا لكي تبقى: تدخّل إيران في سورية 2011-2021 3

مركز دراسات الأمن القومي – جامعة تل أبيب 3

المتحدث باسم الرئاسة التركية: كتاب بومبيو يشوه الحقائق لأغراض انتخابية 11

حرييت 11

بشار الأسد خبير في دبلوماسية الزلازل.. وتحسين علاقاته مع السعودية سيفتح له طريق التطبيع العربي على مصراعيه 14

لوموند 14

تجارب الأردن تسلّط الضوء على حدود العلاقات المتجدّدة مع سورية 16

كارنيغي 16

وسط معارضة غربية.. دول عربية حاربت الأسد تعمل على إنهاء عزلته 21

التايمز 21

تخفيف العقوبات الأمريكية عن سوريا يزعج معارضي نظام الأسد 24

نيويورك تايمز 24

صور من مناطق النظام.. كيف يعيش السوريون بعد الحرب والزلزال؟ 27

موقع الإذاعة الأميركية العامة 27

استراتيجية الأسد لاستعادة نفوذه تمر عبر لبنان 29

ناشونال إنترست 29

لماذا لم تتقيد دول الخليج بسياسة واشنطن في أوكرانيا وسوريا 31

معهد دول الخليج في واشنطن 31

ملاحظة: جميع المواد والآراء الواردة في هذا التقرير تُعبر عن رأي كاتبها أو ناشرها فقط

هنا لكي تبقى: تدخّل إيران في سورية 2011-2021

مركز دراسات الأمن القومي – جامعة تل أبيب

يوغيف إلباز

(اللغة العبرية) تشرين الثاني 2022

نص المقال:

منذ انطلاق الثورة الإسلامية عام 1979، زادت إيران جهودها لتوسيع نفوذها الإقليمي، كجزء من أيديولوجية تصدير الثورة. وقد أتاحت أحداث العقد الماضي (بزوغ "الربيع العربي"، وتقويض أطر الدولة التقليدية، واستمرار إضعاف النظام العربي) لإيران فرصةً فريدةً لتقوية نفوذها في المنطقة، في سياق محاولاتها إنشاء منطقة قارية تخضع لنفوذها، وتمتد من إيران إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط. يركز هذا المقال في جوهره على تشديد قبضة إيران على سورية، إضافة إلى الادعاء المتمثل بأنّ إيران، على الرغم من استثماراتها الواسعة، لم تتمكن حتى الآن من بناء تشكيلات عسكرية استراتيجية في البلاد. إلا أنّ إيران تمكنت من تحقيق بعض النجاح على الصعيد المدني، وذلك من خلال ترسيخ وجودها داخل أجهزة الدولة السورية، بشكل يجعل اقتلاعها من المنطقة صعبًا في المستقبل. لذلك، من المناسب لإسرائيل أن تعيد النظر في سياستها تجاه التموضع الإيراني في سورية، وأن تعقد العزم على استكمال النهج العسكري الهجومي، بالتوازي مع اتخاذ خطوات سياسية على المدى الطويل.

"إذا خسرنا سورية، فلن نكون قادرين على التمسّك بطهران ... الشيء الرئيسي هو التمسك بسورية. من وجهة النظر هذه، سورية هي المحافظة 35، وهي ذات أهمية استراتيجية. وإذا فُرض علينا أن نختار بين سورية أو خوزستان، فالأفضل لنا أن نختار سورية."

حجة الإسلام مهدي طائب، 2012

مقدمة:

اتخذت إيران في السنوات 2011-2012 قرارًا استراتيجيًا، بشأن التدخل في الحرب الأهلية في سورية، وذلك بهدف الحفاظ على التحالف الاستراتيجي بين إيران وسورية، الذي يعود تاريخه إلى أوائل الثمانينيات، لكون سورية دائرة نفوذ إيرانية، لا سيما في ما يتعلق بدعمها لحزب الله في لبنان. وقد اتخذت إيران منذ ذلك الوقت سلسلة من الإجراءات -عسكرية واقتصادية وثقافية ودينية- من أجل تعزيز سيطرتها على البلاد، وإنقاذ نظام بشار الأسد في الوقت نفسه. وفضلًا عن ذلك، استغلت إيران تموضعها في سورية لإنشاء ميليشيات تعمل كوكلاء لها (proxies)لاستفزاز إسرائيل، ومهاجمتها بأوامر من طهران.

- البعد العسكري: المشاركة في الحرب الأهلية وتأسيس الميليشيات

في العامين الأولين من الحرب الأهلية في سورية، كان النشاط العسكري الإيراني ضئيلًا نسبيًا، إذ تركز على إرسال مستشارين من مقاتلي حزب الله إلى البلاد. وقد عزز الإيرانيون قواتهم في صيف عام 2014، وذلك نتيجة النجاحات الكبيرة التي حققتها (داعش) في سورية، والتهديد المتزايد لنظام الأسد؛ إذ أرسلت إيران المئات من عناصر الحرس الثوري إلى البلاد، بالإضافة إلى مقاتلي حزب الله الذين بلغ عددهم حوالى 5000

مقاتل، وأنشأت وسلّحت ميليشيات شيعية مكونة من متطوعين أجانب مثل "الفاطميون" الأفغان، و "الزينبيون" الباكستانيين، واستقدمت ميليشيات شيعية من العراق، كانت قد دعمتها ورعتها على مدار سنوات، وتحديدًا كتائب "حزب الله"، و"النجباء"، و"عصائب أهل الحق." لكن هذه الخطوات لم ترجّح كفة الميزان لصالح الأسد، إذ وصل النظام خلال صيف 2015 إلى أدنى درجات الضعف في الحرب الأهلية. وحينذاك، اتخذت موسكو وطهران قرارًا استراتيجيًا مشتركًا لإنقاذ النظام السوري، وزادتا بشكل كبير من مشاركتهما البرية في القتال، حيث زادت إيران من قواتها البرية، وقدّمت روسيا الدعم الجوي. في واقع الأمر، وصل عدد أفراد الحرس الثوري الإيراني في سورية في السنوات 2015-2016 إلى ذروته، حيث بلغ 2500 عنصر. إلا أن عدد هؤلاء كان يأخذ في الانحسار، كلّما خفّت حدة القتال في سورية. وقد برزت خلال العامين الماضيين محاولة إيرانية لتقوية الميليشيات الموالية لإيران، من خلال الاعتماد بشكل أكبر على المقاتلين السوريين المحليين كبديل للوجود العسكري الإيراني.

عمل الإيرانيون في هذا الإطار على بناء ميليشيات في البلاد، كما فعلوا في لبنان والعراق. أولًا، وحّدوا الميليشيات المحلية التي نشأت في جميع أنحاء سورية، في إطار منظمة شاملة تدعى "قوات الدفاع الوطني". تم تنظيم هذه القوات المدربة والخاضعة لقيادة الحرس الثوري والمنتشرة في جميع أنحاء سورية، وفق نموذج "الباسيج"، بصفتها ميليشيا مسلحة، وكبيرة، تعمل كقاعدة دعم شعبية ومصدر استخباراتي لتعزيز رؤية النظام. ثانيًا، استغل الإيرانيون هجمات تنظيمات الجهاد العالمي على التجمّعات الشيعية في سورية (بشكل أساسي على الحدود السورية اللبنانية وفي البادية السورية في شرق البلاد) وأنشؤوا ميليشيات على أساس محلي، أبرزها "قوات الإمام الرضا". أخيرًا، أقاموا علاقات مع الميليشيات السنية المحلية، كقوات "لواء الباقر" في دير الزور، وهي قوات تستند إلى اثنتين من أكبر العشائر في سورية، هما البكارة والعكيدات، وزوّدتهم بالسلاح وبالخبرات القتالية.

وعلى الرّغم من الهدوء النسبي الذي تشهده الحرب الأهلية في سورية، ما زال العديد من الميليشيات الموالية لإيران تعمل في سورية، وهي تتلقى الدعم المالي والعسكري من طهران التي تحاول تقويتها، على غرار حزب الله اللبناني. وبموجب البحث الذي أجراه مركز البحوث التركي "جسور" في حزيران/ يونيو 2021، تمتلك إيران والميليشيات المتحالفة معها 131 موقعًا عسكريًا في سورية منتشرة في جميع أنحاء البلاد، من درعا ودمشق في الجنوب عبر حلب وإدلب في الشمال إلى دير الزور في الشرق. علاوة على ذلك، يمتلك حزب الله أيضًا 116 موقعًا عسكريًا في البلاد، معظمها بالقرب من الحدود مع لبنان وإسرائيل. ومع ذلك، فشلت المحاولات الإيرانية حتى الآن في بناء تشكيلات عسكرية استراتيجية في سورية بشكل شبه كامل، بسبب الهجمات الإسرائيلية. على الرغم من ذلك، يحاول الإيرانيون تعزيز بنيتهم التحتية العسكرية في سورية بما يخدم مصالحهم، سواء في سورية نفسها، أو في القتال ضد إسرائيل.

- الجيش السوري: تعاون وتغلغل وصفقات سلاح

عمل ضباط الحرس الثوري الإيراني، منذ بداية القتال، كمستشارين للجيش السوري، ومع استمرار القتال وفقدان النظام سيطرته على أجزاء كبيرة من البلاد، زادت التبعية العسكرية التي أوجدتها دمشق بطهران. أولًا، ساعد الإيرانيون الجيش السوري في تعزيز صفوفه بعد الاستنزاف الهائل بسبب الحرب، وفي نهاية عام 2014، كان في سورية حوالى 125 ألف مقاتل يعملون في الميليشيات (الأجنبية والمحلية على حد سواء) أي ما يقرب من نصف القوة القتالية للنظام. ثانيًا، كجزء من الجهود المشتركة لإعادة تأهيل الجيش السوري، أنشأت روسيا وإيران في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 إطارًا عسكريًا جديدًا، أسموه "الفيلق الرابع"، ويتكون هذا التشكيل بشكل أساسي من الفرقة الرابعة وقوة النخبة السورية، بقيادة ماهر الأسد (شقيق الرئيس) والميليشيات العلوية وأجزاء من قوات الدفاع الوطني. يتمركز "الفيلق الرابع" في شمال

غرب البلاد، ويعتبر القوة الأكثر ولاءً لإيران، من بين القوات العسكرية السورية. لقد حقق الإيرانيون هدفين، من خلال إنشاء هذا الفليق: الأول تعميق اختراقهم ونفوذهم داخل الجيش السوري، والثاني توحيد معظم الميليشيات الموالية لهم تحت قيادة مشتركة.

وتموّل إيران عمليات شراء سورية للأسلحة الروسية، وتوفر بنفسها الأسلحة للنظام، خاصة في مجال الدفاع الجوي (بشكل محدود نسبيًا)، من أجل الحد من التفوق الجوي الإسرائيلي في المنطقة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الاتفاقية السورية الإيرانية الموقعة في دمشق، في تموز/ يوليو 2020، لتوسيع التعاون العسكري والأمني بين البلدين. تنصّ الاتفاقية -إلى جانب أشياء أخرى- على أن ترسل إيران نوعين من أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات إلى سورية: "بافار 373، "BAVAR-373، وهي عبارة عن نظام صاروخي أرض – جو بعيد المدى، ويعتبر إعادة تقليد إيرانية للنظام الروسي S-300 بمدى 250 كم؛ و "Khordad-3" صواريخ أرض – جو متوسطة المدى بين 50 و75 كم (وهي التي أسقطت بها إيران طائرة أميركية بدون طيار من طراز هوك، في حزيران/ يونيو 2019). ولا يعرَف شيء عن حقيقة تنفيذ الاتفاق، وإرسال مثل هذه الصواريخ إلى سورية.

- عمليات ضد إسرائيل:

يسعى الإيرانيون منذ مطلع عام 2014 إلى فتح جبهة أخرى ضد إسرائيل في مرتفعات الجولان، من خلال مقاتلي حزب الله الذين يرتدون زي الجيش السوري ويتنقلون بمركباته، وإنشاء ميليشيات محلية مكونة من دروز وسنة في جنوب سورية، مستغلين الوضع الاقتصادي الصعب في المنطقة، إضافة إلى خشية السكان المحليين من المنظمات الإسلامية التي ظهرت فيها خلال الحرب الأهلية. يتجسد النشاط الإيراني على هذه الجبهة في الوقت الحالي بوضع عبوات ناسفة على الجدار الحدودي، وبناء تشكيلات صاروخية مقابل هضبة الجولان التي تسيطر عليها إسرائيل. إلا أن الرد المضاد القوي الذي تنتهجه إسرائيل حتى الوقت الحالي، وذلك بالتوازي مع سياسة ضبط النفس الجزئي لروسيا، واستمرار المقاومة المسلحة للمتمردين (بشكل رئيسي في الجنوب)، وتحييد قاسم سليماني من الساحة، حالت دون نجاح إيران وحزب الله في هذه الساحة.

- القوة الناعمة:

بالتوازي مع التدخل العسكري في سورية، تستثمر إيران الكثير في عناصر القوة الناعمة في البلاد، بصفتها أداة تكميلية، وأحيانًا مركزية، لتصدير الثورة الإسلامية. ويستغل الإيرانيون وجودهم العسكري في سورية لتعزيز مصالحهم الاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها. بذلك، تستفيد إيران على المدى القصير بتوقيعها اتفاقيات اقتصادية كوسيلة للالتفاف على العقوبات، إضافة إلى استخدام المواقع المدنيّة كغطاء للنشاط العسكري. أما على المدى الطويل، فتتغلغل إيران في مختلف المجالات المدنية، كالمجتمع والاقتصاد والتعليم والدين، ومن ثم تفرض حقيقة الاعتماد المحلي على خدماتها، مما يجعل اقتلاعها من سورية في المستقبل أمرًا شبه مستحيل.

البعد الاقتصادي:

من أعلى إلى أسفل – الاتفاقيات الثنائية وتطوير البنية التحتية :Top-Down

وقّعت طهران خلال سنوات الحرب سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع دمشق، ابتداءً من قروض طويلة الأمد، قدمتها البنوك الإيرانية للنظام السوري، مرورًا بتزويد النظام بالنفط، وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب وإعادة تأهيل قطاع الطاقة السوري، وانتهاءً بالتعدين المعدني. بذلك، تحاول إيران استرداد بعض الاستثمارات الاقتصادية الضخمة التي وظفتها في سورية خلال سنوات الحرب، والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، فضلًا عن توسيع التعاون الاقتصادي وتعميق قبضتها على البلاد.

كما ذكرنا من قبل، ترى إيران في سورية رابطًا جغرافيًا مهمًا في إطار سعيها للهيمنة الإقليمية. لذلك، تعكف على تحقيق هدفين استراتيجيين في غاية الأهمية: الأوّل إيجاد خط مواصلات شيعي يربط طهران ببيروت من خلال إنشاء خط سكة حديد سيمرّ عبر العراق وسورية، والثاني الحصول على موقع على ساحل البحر المتوسط. وقد فشلت المحاولات الإيرانية، لكسب موطئ قدم في أحد الموانئ السورية، بشكل أساسي بسبب المعارضة الروسية. وسمح النظام السوري لإيران، في نيسان/ أبريل 2019، باستئجار جزء من ميناء اللاذقية، وفتح في آذار/ مارس 2021 خط إمداد بحري دائم، يربط بينه وبين ميناء بندر عباس في جنوب إيران.

على الرغم من كل ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن هناك فرقًا بين التصريحات والعقود الموقعة، وبين ما يحدث على أرض الواقع. فهنالك العديد من الحواجز البيروقراطية بالإضافة إلى الإحجام السوري الملحوظ عن الاعتماد على طهران، كمصدر حصري للمساعدة التي تعرقل المحاولات الإيرانية للسيطرة على الاقتصاد السوري. وفضلًا عن ذلك، لا نستطيع الجزم بحقيقة تأجير ميناء اللاذقية بالفعل للإيرانيين، على الرغم من التصريحات العديدة بهذا الخصوص.

- من أسفل إلى أعلى: إنشاء شبكة اجتماعية شيعية :Bottom-UP

تكبّد الاقتصاد السوري أضرارًا بالغة على مدار عقد من الحرب الأهلية الدامية، إلى جانب تفشي فيروس كورونا وفرض العقوبات الأميركية على نظام الأسد بموجب "قانون قيصر" في حزيران/ يونيو 2020. وفقًا لتقرير أصدره البنك الدولي في آذار/ مارس 2021، انكمش الاقتصاد السوري بنحو 60% خلال العقد الماضي، وانخفضت الليرة السورية من 46 ليرة للدولار في كانون الأول/ ديسمبر 2010، إلى أكثر من 3000 ليرة للدولار في حزيران/ يونيو 2021. كما انخفض متوسط الراتب بشكل حاد. وفيما راوحت الرواتب ما بين 300 إلى 600 دولار شهريًا في عام 2010، انخفضت إلى مستوى غير مسبوق بمتوسط 20-50 دولارًا شهريًا، اليوم. وقد لوحظ أن هناك نقصًا حادًا في المواد الغذائية الأساسية خلال الأشهر الأخيرة، وارتفعت الأسعار بشكل حاد. وعلى سبيل المثال، قفز سعر البيض مئة ضعف (من ثلاث جنيهات للوحدة إلى 300)، وارتفع سعر الخبز ستين مرة. وبحسب تقرير برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن نحو ثلثي السكان السوريين يحتاجون إلى مساعدات شهرية من أجل تجنب المجاعة.

وإضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية التي استعرضت أعلاه، والتي تهدف إلى زيادة اعتماد نظام الأسد على الجمهورية الإسلامية، يستغل الإيرانيون ووكلاؤهم أيضًا الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في سورية لتعميق النفوذ الإيراني على المستوى المدني، مع التركيز على الشرائح الاجتماعية والاقتصادية الدنيا، في أكثر المناطق تخلفًا. تُعدّ محافظة دير الزور شرقي سورية من المحاور الرئيسية للجهود الإيرانية بهذا الخصوص. حيث عانى سكان هذه المنطقة الصحراوية، الذين يعتمدون بشكل أساسي على الزراعة ورعي الأغنام، من معدّلات بطالة عالية حتى قبل الحرب، وعانوا شدة الجفاف المتواصل الذي ضرب سورية في بداية القرن الحادي والعشرين. لذلك، ليس مستغربًا أن المنطقة التي تقع ضمن نقطة استراتيجية على الحدود العراقية، والتي تعدّ قليلة الكثافة السكانية نسبيًا، أن تصبح بمنزلة أرض خصبة لنمو التنظيمات الإسلامية المتمردة خلال الحرب، والتي خضعت لسيطرة (داعش) بشكل أساسي خلال 2014-2017.

بعد تحرير محافظة دير الزور من الإسلاميين، أنشأ الإيرانيون ومبعوثوهم عدة قواعد عسكرية. ففي دير الزور يوجد 13 معسكرًا إيرانيًا، وسبع معسكرات تابعة لحزب الله. وبهدف تعميق نفوذهم بين الأهالي، دخل الإيرانيون في الأوساط المدنية، حيث يقدمون المال، ويتبرعون بالسلال الغذائية للمحتاجين، ويقدمون الرعاية الطبية المجانية، وينظمون جولات للسكان إلى الأماكن المقدسة للشيعة في جميع أنحاء سورية. في الوقت نفسه، يحاول الإيرانيون، بسبب التركيبة العشائرية للسكان، تجنيد شيوخ العشائر المحليين إلى جانبهم، ودق إسفين بينهم وبين "قوات سوريا الديمقراطية/ قسد"، وهو تحالف عسكري كردي بشكل أساسي، في المنطقة، ومدعوم من الولايات المتحدة الأميركية.

سكان المنطقة، وجلّهم في الأصل من السنّة الذين اضطروا إلى الفرار للنجاة بأرواحهم خلال الحرب، عادوا إلى ديارهم تحت رعاية إيران، وانتسب قسم منهم إلى الميلشيات الإيرانية العاملة في دير الزور، بفضل الراتب شبه الخيالي، وفق المعايير السورية، والمتمثل بـ 200 دولار في الشهر، وراتب مضاعف لمن يغير ديانته إلى المذهب الشيعي. بطبيعة الحال، ليس لدينا بيانات دقيقة عن انضمام السكان المحليين إلى الميليشيات، لكن يمكننا الافتراض أن الظاهرة ليست هامشية، وذلك من جراء انخراط الميليشيات في الحياة اليومية للمجتمع. وهكذا في البوكمال، إحدى أكبر مدن منطقة دير الزور، الواقعة بالقرب من الحدود العراقية، حيث قام الإيرانيون بترميم الحديقة المدينة التي دمّرها تنظيم (داعش)، وتنظم فيه الميليشيات كل أسبوع نشاطات ترفيهية وثقافية ذات طابع شيعي تستهدف السكان المحليين. وينشط الإيرانيون بطريقة مماثلة في مناطق مهمشة وفقيرة أخرى على نطاق سورية، لا سيّما في الجنوب في درعا والسويداء والقنيطرة، وتستهدف جهودهم المتمثلة بالدعوة وتجنيد الفئات الفقيرة والأكثر تهميشًا وأبناء الأقليات.

- البعد الديني: "المبشّرون" والتلقين الشيعي

تعتبر محاولات إيران لزيادة عدد الشيعة في سورية واحدة من أكثر الطرق إثارة للاهتمام، لترسيخ موقعهم في سورية. وبهذه الطريقة ستحقق إيران هدفين في وقت واحد: الأول تمكين الشيعة من العمل كقوة طليعية لتحقيق الأيديولوجية الإيرانية في سورية، والثاني تشكيل الوجود الشيعي في البلاد ذريعة دائمة لإيران للتدخل في سورية، بدعوى أنها "حامية الشيعة". إن نسبة الشيعة في سورية أقل مما هي عليه في بلدان أخرى، كالعراق ولبنان واليمن، وهي لا تتعدّى 2 % فقط، مما لن يسمح بتغيير كبير في التوازن الديموغرافي الكلي. وهذا هو السبب في أن الإيرانيين، بتشجيع من عائلة الأسد، يهدفون إلى تقريب العلويين الذين يشكلون حوالى 15% من مجمل سكان سورية، ويشغلون المناصب العليا في الحكومة والجيش، من المذهب الشيعي الثالث عشر، بصفته أكبر الفصيل الشيعي المهيمن والأكثر شيوعًا في إيران.

تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة "التبشير" الشيعي تجاه العلويين في سورية ليست جديدة، وهي مصلحة مشتركة لكل من الإيرانيين وعائلة الأسد على حد سواء، حيث إنّ الإيرانيين يريدون انتشار التشيع، بينما عائلة الأسد معنية بتوفير شرعية دينية لسلطتها. وقد اعتبرت الطائفة العلوية منذ مئات السنين نوعًا من الإسلام، إلى أن أصدر عالم الدين الشيعي المعروف موسى الصدر، الذي كان متحالفًا مع حافظ الأسد حكمًا شرعيًا (فتوى) في عام 1974، اعتبر بموجبها أن هذه الفئة العلوية هي جزء من الشيعة. تعززت العلاقات بين العلويين والشيعة مع قدوم الثورة الإسلامية في إيران، ومنذ ذلك الحين، بذلت عدة محاولات سورية إيرانية لتقريب العلويين من مذهب الشيعة الثالث عشر.

على سبيل المثال، أسس جميل الأسد، شقيق حافظ الأسد، في ثمانينيات القرن الماضي، جمعية خيرية سماها "المرتضى"، ودعا من خلالها أبناء الطائفة العلوية السوريين إلى تبني مذهب الشيعة الثالث عشر، وأرسل مئات السوريين إلى مدينة (قم) لتلقي العلوم الدينية الشيعية، ليكونوا رسلًا للمذهب الشيعي في بلادهم. وقد ازدادت عملية التشييع بعد تسلّم بشار الأسد للسلطة. فقد شيد الإيرانيون الحسينيات في مدينتي دير الزور والرقة المهمشتين، وتبرعوا بالأموال لبناء مستشفيات في سورية، وقدموا الأموال على شكل مساعدات، وقاموا بدعم

المنتجات الغذائية الأساسية في مناطق السنة المهمشة والأكثر فقرًا. وأخيرًا، حاولوا حتى إغراء قادة الرأي العام، وبشكل أساسي رؤساء القبائل الكبيرة في شرق البلاد، الذين لديهم القدرة على التأثير على الناس بشكل كبير ليصبحوا شيعة، بينما يغمرونهم بالمال والهدايا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الطائفة العلوية في سورية لها طابع مميز، من حيث كون أبنائها علمانيين ومثقفين، ويتعاملون مع الجهود الاستفزازية الإيرانية بالريبة على أقل تقدير.

أظهرت طهران ولاءً منقطع النظير لنظام الأسد منذ اندلاع الحرب الأهلية، حيث سمح الأخير للإيرانيين بفعل ما يحلو لهم تقريبًا في سورية. أولًا، زاد الإيرانيون من عدد المركز الثقافية في سورية بشكل ملحوظ. ويفترض أن تستخدم هذه المراكز لإثراء ثقافة الترفيه، إلا أنها تستخدم كأداة لنشر الشيعة، من خلال خطب يلقيها رجال الدين في معظم الأحيان. ثانيًا، ألزم الأسد في عام 2014 بتدريس العلوم الشيعية، بناءً على طلب إيراني في جميع المدارس والكليات والجامعات، وفُرضت بالمقابل قيود على أداء العلماء السنة لواجباتهم في سياق التعليم العام في سورية، وذلك ليس من قبيل الصدفة. كما افتتحت إيران منذ اندلاع الحرب حتى اليوم حوالى 40 مدرسة شيعية في دمشق، وعدة مدارس أخرى في منطقة اللاذقية، ودير الزور، والبوكمال، فيما يدعم الإيرانيون التعليم، ويقدمون مبالغ رمزية للطلاب، مستغلين واقع الاقتصاد السوري المدمر. وإضافة إلى ذلك، أسس النظام السوري بتشجيع من إيران عشر مؤسسات لدراسات الشريعة في جميع أنحاء البلاد، تدرس وفقًا للمدرسة الجعفرية (المدرسة الشيعية الأكثر شيوعًا). ويعمل الإيرانيون أيضًا على المستوى الأكاديمي، فقد أقام الإيرانيون خلال الأعوام الأخيرة فروعًا لخمس جامعات إيرانية في جميع أنحاء سورية، مع تشجيع الطلاب الشيعة من المنطقة (إيرانيون، عراقيون، أفغان، إلخ) على الدراسة في تلك المؤسسات، وتقديم منح دراسية لهم، وهذا من أجل الاستقرار في سورية بعد تخرّجهم. وأخيرًا، لا يهمل الإيرانيون أيضًا التعليم غير النظامي، وقد أنشأوا حركتين شبابيتين في سورية، تجمعان بين التعليم الشيعي والتدريب شبه العسكري، وهم أتباع الإمام المهدي، وأتباع ولاية الفقيه التي تدمج بين التربية الشيعية والتدريبات العسكرية.

تتخذ طهران خطوات أخرى لتعزيز الهوية الشيعية في سورية، من خلال تقوية الأماكن المقدسة للشيعة في سورية، فيما يشجعون السياحة الدينية وزيارة هذه الأماكن والحج إليها، وتحويلها إلى مراكز رائدة للدراسات الشيعية. وقد قام الإيرانيون بترميم المقدّسات التي تضررت في المعارك، وشيّدوا العديد منها في أماكن أخرى جديدة، ويشجّعون الشيعة، من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، للقدوم من أجل التعلّم فيها، حيث يستقر البعض في سورية بعد إكمال التعليم.

وخير مثال على ذلك "قبر السيدة زينب" الواقع في ضواحي دمشق الجنوبية، حيث دُفنت زينب، حسب المعتقد الشيعي، ابنة علي وفاطمة وحفيدة الرسول محمد. أضحى قبر السيدة زينب خلال الحرب الأهلية بمنزلة رمز، تحصّن فيه سكان المنطقة الشيعة أنفسهم، بسبب الهجمات المتكررة من قبل تنظيمات الجهاد العالمي. وقد أودت عشرات العلميات الانتحارية بحياة العشرات من الحجاج، وأدى ذلك إلى حشد شيعي غير مسبوق في سبيل حماية القبر، عندما أرسل مقاتلو حزب الله والقوات الإيرانية مرة بعد مرة لاقتحام القبر المحاصر. في السنوات الأخيرة، بعد الاحتلال النهائي للقبر، اشترت إيران مبان عديد تقع في محيطه، من أجل إنشاء حزام واق حوله. ويشكل القبر اليوم، مثل المواقع الشيعية الأخرى في البلاد، مركز تحكّم يستخدمه حزب الله والميليشيات الموالية لإيران.

- البعد الديموغرافي: التوطين وتشجيع الهجرة الشيعية إلى سورية

خطوة أخرى اتخذتها طهران لتعزيز الهوية الشيعية في البلاد هي توطين الشيعة في المناطق التي دُمّرت، أو تلك التي فرّ سكانها منها خلال الحرب. ومع ذلك، يدرك الإيرانيون أن التركيبة السكانية في سورية بعيدة كلّ البعد عن ضمان الهيمنة الشيعية، لذا فهم يركزون على المناطق

ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إليهم، كالمدن الكبرى، لقربها من مراكز الاقتصاد والحكومة، وعلى مقربة من الحدود مع العراق ولبنان، وذلك بسبب الرغبة في إقامة الممر البري، وضمان أمن الجبهة الداخلية لحزب الله.

في سياق ذلك، أجرت إيران ووكلاؤها في معرض الحرب الأهلية تبادلًا سكانيًا بين الشيعة والسنة، أحيانًا بالقوة، وأحيانًا أخرى في إطار اتفاقيات وقف إطلاق النار مع التنظيمات الجهادية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك بلدة القصير، وهي جيب سنّي في منطقة شيعية وعلوية، تقع على مفترق طرق يؤدي من الحدود اللبنانية إلى مدينة حمص. كانت البلدة مركزًا رئيسيًا لقوات المتمردين في بداية الحرب الأهلية، وخاضت فيها معارك ضارية، أدت إلى نزوح سكانها منها، واحتُلّت في منتصف 2013 إذ استولت عليها قوات حزب الله والجيش السوري. وبعد أن أدركت إيران موقع البلدة الاستراتيجي، حولت المنطقة إلى قاعدة لحزب الله، ووطنت فيها سكانًا شيعة من لبنان وسورية. وقد اعتقل لاجئو القصير الذين حاولوا العودة إليها، ووُضعوا في السجن.

إذا كانت إسرائيل مهتمة بالفعل بإحباط المخططات طويلة المدى للإيرانيين في سورية، فعليها القيام بعدد من التحركات السياسية المكملة للعمليات العسكرية الهجومية.

في أيلول/ سبتمبر 2015، تمّ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، بين النظام والمتمردين المحاصرين في بلدتي الزبداني ومضايا غربي دمشق. وأصرت إيران على إدراج بندٍ في الاتفاق يقضي بتهجير المتمرّدين من هاتين البلدتين، وتوطين سكان شيعة من قريتي الفوعا وكفريا المحاصرتين بالقرب من إدلب مكانهم. بعد مرور عام، قامت إيران في آب/ أغسطس 2016 بتوطين 300 عائلة شيعية من العراق، مكان المتمردين السنّة الذين أخلوا من منطقة داريا. وهناك تقارير تفيد بأن الميليشيات الموالية لإيران حرقت خلال الحرب الأهلية بشكل ممنهج مكاتب سجلات الأراضي في مناطق كثيرة، مما سيضع عقبات صعبة أمام عودة سكانها الأصليين وإثبات ارتباطهم بالمنطقة، وسيجعل إعادة التوطين فيها أمرًا سهلًا.

في نيسان/ أبريل من عام 2018، أقرّ مجلس الشعب المرسوم التشريعي رقم 10 لسنة 2018، الذي تم تعديله في كانون الثاني/ نوفمبر من العام نفسه. ويتيح هذا القانون للنظام مصادرة الأراضي في جميع أنحاء البلاد، بدعوى "إعادة التطوير". ووفقًا لهذا القانون، عندما تعلن الدولة أن منطقة ما مخصصة للتطوير، يقع على عاتق السلطة المحلية بالتزام تقديم قائمة بأسماء ملاك الأراضي في غضون 45 يومًا، ويعطى لمن لا يظهر في القائمة حق استئناف القرار في غضون عام من لحظة الإعلان، وذلك من أجل الحصول على تعويض. بطريقة أو بأخرى، يتعين بعد الإعلان على جميع سكان المنطقة الإخلاء، عمليًا، ويستخدم النظام والإيرانيون هذا القانون كذراع مكمل لمشروع إعادة التوطين والتبادل السكاني في سورية.

- خلاصة:

يجري النشاط الإيراني في سورية على مستويات عدّة -عسكري واقتصادي واجتماعي وديني وتعليمي- بهدف إنشاء شبكة دعم قوية في البلاد لا تعتمد فقط على الوجود الإيراني المادي. وتسعى طهران جاهدة لبناء قاعدة سلطة تنافس الدولة، سواء من حيث احتكار استخدام القوة أو من حيث المجتمع المدني الموالي للجمهورية الإسلامية. إن عمق الاختراق الإيراني، تحديدًا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، سيجعل من الصعب إخراج إيران من سورية، أو تقليص النفوذ الإيراني في البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن إيران تواجه صعوبات تمنعها من الاختراق الأمثل لمؤسسات الدولة، مثل الوجود الروسي الذي أعاق خطواتها؛ الميزان الديموغرافي الذي يميل بوضوح ضد الشيعة؛ الطبيعة العلمانية للأقلية العلوية؛ والبيروقراطية السورية.

أما في ما يتعلق بإسرائيل، فمن المفضّل أن يعيد صانعو السياسة النظر في سياسة إسرائيل تجاه التهديد الإيراني المتمثل في ترسيخ وجودها في سورية. أولًا، يجب أن يكون واضحًا أن طهران تعتبر سورية رصيدًا استراتيجيًا أعلى بالنسبة إليها، وأن الإيرانيين يتصرفون وفقًا لتخطيط طويل الأمد. بمعنى آخر: إن الضربات العسكرية على الميليشيات الموالية لإيران في سورية لن تردع طهران، ولن تجعلها تعيد حساب مسارها في الشأن السوري. إذا كانت إسرائيل مهتمة بالفعل بإحباط مخططات إيران طويلة المدى في سورية، فعليها القيام بعدد من التحركات السياسية التالية التي تكمل النشاط العسكري الهجومي:

تسخير الروس: تتعارض التحركات الإيرانية في سورية مع المصلحة الروسية الهادفة إلى تعزيز النظام المركزي. وهنا يتعين التوضيح للروس أنه ما دامت القوات الإيرانية في البلاد والميليشيات المحليّة غيرَ مندمجةٍ في الإطار الأمني السوري، فقد تتدهور سورية إلى وضع مماثل لذلك السائد في لبنان أو العراق، مما سيصعب على الروس جني عوائد اقتصادية وسياسية من إعادة تأهيل سورية.

العصا والجزرة في مواجهة دمشق: توجيه رسائل إلى النظام (عبر الروس) مفادها أن إسرائيل تقبل سيطرة الأسد على سورية ولن تعرّضه للخطر. ومع ذلك، إذا استمر الإيرانيون في ترسيخ وجودهم في سورية، فسوف تلجأ إسرائيل إلى ضرب أهداف تعرّض استقرار النظام للخطر. وإضافة إلى ذلك، إذا عمل الأسد على كبح جماح الإيرانيين وحزب الله في سورية، فستبذل إسرائيل جهدًا لدى واشنطن لإزالة العقوبات المرهقة المفروضة على البلاد.

إعادة التأهيل الاقتصادي: من المهمّ للغاية الترويج لعملية إقليمية لاستثمار الأموال في الخدمات والبنية التحتية في شرق سورية وجنوبها. ويجب على إسرائيل تفعيل علاقاتها الجديدة مع العالم العربي، وتسخير صداقتها في الخليج في سبيل هذه القضية، لكن بطبيعة الحال يجب أن يبقى تدخلّها سريًّا، لتجنب تعريض هذه الخطوة للخطر. بهذه الطريقة، سيستفيد الجميع: ستنخفض تبعية النظام السوري والسكان للمال الإيراني، وستحصل دمشق على اعتراف متجدّد من الدول العربية؛ ستكتسب دولُ الخليج موطئ قدم في سورية، وستظهر كأعضاء فاعلة في النظام العربي، من خلال تقديم المساعدة لدولة عربية محتاجة؛ وسيتمكّن الروس من إعادة تأهيل صورتهم، من بعد ظهورهم مسؤولين عن تدمير سورية، ومن الحصول على نقاط ائتمانية في النظام الدولي.

(ترجمة مركز حرمون للدراسات)

المصدر: مركز دراسات الأمن القومي – جامعة تل أبيب

المتحدث باسم الرئاسة التركية: كتاب بومبيو يشوه الحقائق لأغراض انتخابية

حريت

هاندا فرات

(اللغة التركية) 26 شباط 2023

نص المادة:

علق المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالن، على ما ذكره وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو في كتابه الجديد بشأن تركيا، مشيرا إلى أنه شوّه الحقائق، لأغراض انتخابية.

تعليقات كالن جاءت في حوار مع الكاتبة هاندا فرات التي أشارت إلى أنه بالتزامن مع استلام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منصبه في 2017، فقد كانت تركيا تقاتل ثلاث منظمات إرهابية، وهي: تنظيم الدولة، ومنظمة "غولن"، ووحدات حماية الشعب الكردية في سوريا.

وأنه قبل الاجتماع الذي عقد بين الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، ونظيره التركي رجب طيب أردوغان في الولايات المتحدة، فقد ذهب خلوصي أكار عندما كان رئيسا للأركان والمتحدث باسم الرئاسة إبراهيم كالن، ورئيس الاستخبارات هاكان فيدان، إلى واشنطن في أيار/ مايو 2017.

أن بومبيو في ذلك الوقت كان رئيسا لوكالة الاستخبارات المركزية في ذلك الوقت، وقد شارك في الاجتماع الذي كان يترأسه عن الجانب الأمريكي مستشار الأمن القومي الأسبق هربرت مكماستر.

وكتب بومبيو في كتابه عن تلك الفترة، أن الأتراك لم يكن لديهم فرصة لهزيمة تنظيم الدولة دون دعم أمريكي، ولذلك فقد اختار الرئيس (أوباما) العمل مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، وعندما أخبر الوفد التركي بذلك فإن هاكان فيدان وإبراهيم كالن غادرا قاعة الاجتماع بغضب".

ونقلت الصحيفة عن إبراهيم كالن، أن بومبيو بهذه المسألة "يشوه الحقائق"، كاشفا ما دار في ذلك الاجتماع. وأوضح كالن: "أخبرناهم بوضوح أن السياسة الأمريكية تجاه حزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب الكردية خائبة للغاية."

وتابع كالن بأن هاكان فيدان تحدث عن التطورات في الميدان السوري بالتفصيل، وفي لقاء آخر مع بومبيو أكد على الموقف التركي، والأمر ذاته بدر من تشاووش أوغلو وخلوصي أكار.

وأكد كالن أنهم أكدوا أن السياسة الخاطئة للولايات المتحدة تعني دعم منظمة العمال الكردستاني في سوريا، ولقد ورثت هذه السياسة من عهد أوباما.

وأوضح المسؤول التركي، أن الطرح الأمريكي أن القوات التركية والمعارضة المدعومة من تركيا ليسوا قوة فاعلة في محاربة تنظيم الدولة لا أساس له من الصحة، ولا تقبل أنقرة بهذا الادعاء.

وحول "الغضب" الذي تحدث عنه بومبيو في كتابه، أوضح كالن أنه "موقف واضح" من الوفد التركي لأنه لا يمكن قتال منظمة إرهابية عبر منظمة إرهابية أخرى، كما أن دولة تزعم أنها رائدة العالم الحر، واقتصاد السوق الحر والرأسمالية، ومناهضة للماركسية، تعتبر منظمة تعرف بأنها ماركسية ولينينية في سوريا كحليف، تعد نزوة تاريخية.

وتابع كالن: "كتب بومبيو أننا كنا غاضبين، بالعكس لقد أظهرنا موقفنا الواضح هناك وليس الغضب."

- هل حاول بومبيو كسر باب القاعة التي تواجد فيها أردوغان ومايك وبنس؟

وزار بومبيو عندما كان وزيرا للخارجية أنقرة، برفقة مايك بنس نائب الرئيس الأمريكي السابق، في تشرين الأول/ أكتوبر 2019.

وأوضح كالن أن الرئيس أردوغان طلب عقد لقاء ثنائي مع بنس أولا، "لكن الوفد الأمريكي لم يوافق أولا، وكانت هناك خشية من ترك نائب الرئيس الأمريكي وحده مع رئيسنا."

وبهذا الشأن كتب بومبيو في كتابه بشأن هذه المسألة: "كنت قلقا من عرض أردوغان فيديو وثائقيا عن محاولة الانقلاب في 2016، لبنس"، مضيفا أن "مقطع الفيديو طويل للغاية ومثير للاشمئزاز."

ويقول بومبيو إنه حاول دخول غرفة الاجتماع دون إذن، وذكرت الصحيفة أن الاجتماع الثنائي كان يضم جيمس جيفري الممثل الخاص للولايات المتحدة بسوريا في ذلك الوقت، والآخر هو إبراهيم كالن وكانا متواجدين لتدوين الملاحظات والترجمة.

وأوضح كالن أنه في بداية الاجتماع، طلب جيمس جيفري منه بالقيام بدور الترجمة بين أردوغان وبنس، بسبب ضعفه باللغة لتركية.

وأشار المسؤول التركي إلى أن أردوغان تحدث بالتفصيل عن ما جرى في 15 تموز/ يوليو 2016، ومحاولة الانقلاب على الديمقراطية التي أسفرت عن مقتل 251 تركيا، وإصابة نحو 2000.

ونوه إلى أن أردوغان شدد على ضرورة التراجع عن السياسة الأمريكية الخاطئة التي بدأها أوباما بتقديم الدعم لمنظمة العمال الكردستاني في سوريا، لافتا إلى أن تركيا حاربت تنظيم الدولة وتمكنت من تحييد أكثر من ثلاثة آلاف مسلح فيها.

كالن قال: "علمنا لاحقا بإصابة بومبيو بحالة من الغضب الشديد عندما كان في الخارج، وحاول الدخول إلى المكان رغم أن بنس لم يرغب في تواجده.

كالن: بنس لم يخبرنا بوجود بومبيو بالخارج

وأوضح كالن: "لم يطلب منا بنس حضور بومبيو للاجتماع، لم نمنع أحدا من اللقاء، ولم نرفض مشاركة أحد في المقابلة، ولم يكن لدى بنس مثل هذا الطلب."

وبعد اللقاء الثنائي، أوضح كالن أن مباحثات أجريت بين الوفود، وكانت هناك خرائط وصور، وكان الموضوع الرئيسي على الطاولة هو سوريا وخاصة منطقة منبج.

وتابع كالن: "في الاجتماعات أخبرناهم بإخراج وحدات حماية الشعب الكردية من منبج، وإبعادهم حتى عمق 30 كم، وجرى الاتفاق على خطة عمل تستمر 60 يوما وجرى الإعلان عن ذلك أمام وسائل الإعلام من تشاووش أوغلو وبومبيو، لكن لم تلتزم الولايات المتحدة بخطة العمل المتوافق عليها، ولم يقدم الأمريكيون أي إجابات واضحة بهذا الشأن".

كالن: بومبيو أكد الانحياز الأمريكي لليونان والكتاب لأغراض انتخابية

وفي كتابه أعرب بومبيو عن فخره بشأن التعاون مع اليونان، وعلق كالن قائلا: "هو يتحدث بصراحة ويريد القول إنه لم يتخذ أحد مثل هذا الموقف مع اليونان منذ وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر."

وتابع: "هذا تأكيد بأنه لا يوجد موقف محايد بين الحلفاء داخل حلف الشمال الأطلسي (الناتو).. كنا نعلم أن الإدارة الأمريكية كانت منحازة للجانب اليوناني، ولكن هذا اعتراف مسجل."

وقال كالن: "الأسوأ من ذلك، أنه من خلال تقديم الدعم المفتوح لليونان، زاد التوتر بين الحليفين، وبينما هم يتحدثون عن السلام في بحر إيجه، فقد انتهجوا سياسة ضدنا من خلال موقفهم المنحاز."

وأكد كالن أن اعترافات بومبيو توضح أن الطرف الأمريكي هو الذي يوتر العلاقات مع تركيا، مشيرا إلى أنه استخدم عبارات تؤكد صوابية موقف تركيا، وهو يستعد للانتخابات.

وحول السبب خلف قيام بومبيو بكتابة الكتاب، قال كالن: "بومبيو يشوه الحقائق وفقا لوجهة نظره، وسبب حديثه الآن شائع في السياسة الأمريكية، فمن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية ينشر كتابا له أولا".

(ترجمة موقع عربي 21)

المصدر: حريت

بشار الأسد خبير في دبلوماسية الزلازل.. وتحسين علاقاته مع السعودية سيفتح له طريق التطبيع العربي على مصراعيه لوموند

(اللغة الإنجليزية) 06 اذار 2023

نص المادة: بعد الزلزال الذي ضرب سوريا، يستغل رئيس النظام تضامن القادة العرب لإعادة تطبيع العلاقات مع النظام السوري. فقد خفف رأس النظام من عزلته الدبلوماسية بفضل الزلزال الذي أودى بحياة 5900 سوري، يوم السادس من فبراير الماضي. استطاع بشار الأسد الاستفادة من المأساة للمضي قدماً على طريق التطبيع.

بشار الأسد "سيد الفوضى.. الديكتاتور المبدع في دبلوماسية الزلازل".

تلقى الأسد رسائل تضامن من القادة العرب، الذين اتصلوا به هاتفياً، وأرسلوا دبلوماسيهم إلى دمشق. من بين الدول الشقيقة السابقة التي استبعدت سوريا من الجامعة العربية، ظل بعضها حليفاً، مثل الجزائر والعراق ولبنان، وعاد البعض الآخر رسمياً إلى التواصل مع النظام المنبوذ، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والأردن، وأخرى بشكل سري مثل مصر. لكن، الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية، الداعم الرئيسي للمعارضة، والعقبة أمام إعادة دمج الأسد في الحظيرة العربية، قد استجابت أيضًا، مع إرسال أطنان من المساعدات إلى دمشق.

سارع الأسد إلى المطالبة برفع العقوبات الغربية، التي وصفها بأنها العقبة الرئيسية أمام الاستجابة الإنسانية، تشير الصحيفة، مضيفةً أن هذه العقوبات لم تمنع أبدًا تدفق المساعدات إلى دمشق عبر وكالات الأمم المتحدة، ومن تحويلها جزئيًا من قبل النظام. وكسب بشار الأسد مع ذلك قضيته، حيث علقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي العقوبات التي فرضاها على النظام السوري لمدة ستة أشهر.

كان الأسد يود أن يظل مسيطرًا على الاستجابة الإنسانية حتى في شمال غرب سوريا، الذي تسيطر عليه معارضته المسلحة المدعومة من تركيا. وهو يعمل، مع راعيه الروسي، على تفكيك آلية الأمم المتحدة التي تسمح بإرسال المساعدات من تركيا واستبدالها بآلية تمر عبر دمشق. لكن معارضيه يرفضون، لأسباب مفهومة، تقول "لوموند"، مشيرة إلى أن المساعدات لم تصل تقريباً منذ أيام إلى مناطق المعارضة الأكثر تضررًا في البلاد. وجدت الأمم المتحدة أنه من الضروري الحصول على إذن من حكومة النظام في دمشق، أو تفويض من مجلس الأمن، لزيادة عدد المعابر التي تمر عبرها المساعدات.

وقد توجّه مسؤولو الأمم المتحدة إلى دمشق لمطالبة الأسد بالموافقة، وتركوه حراً في تقرير مصير السوريين الذين فرّوا من قصفه، على الرغم من أنه لا شيء يتطلب ذلك، في رأي خبراء في القانون الإنساني. بعد ثمانية أيام كان من الممكن أن تكون حاسمة للإغاثة، أقرّ الديكتاتور السوري بفتح نقطتي عبور إضافيتين مع تركيا لمدة ثلاثة أشهر.

أن اصطفاف نظام دمشق مع إيران، ورفضه تقديم أي تنازلات للتوصل إلى حل سياسي، والتهديد بفرض عقوبات من واشنطن، كل ذلك أدى إلى إبطاء المحاولات. فهناك رغبة من دول المنطقة في طي صفحة الصراع السوري. وقد فهموا أن الدكتاتور لن يترك السلطة، وأن إستراتيجية العزلة تعزز اعتماد دمشق على الخصم الشيعي.

أدى وضع سوريا إلى انهيار اقتصادها وتقويض اقتصاد جيرانها. وجعل نظام الأسد من الكبتاغون، مادة الأمفيتامين سهلة الإنتاج، مشروعًا مربحًا يغمر المنطقة. وأصبح 6 ملايين لاجئ سوري في دول الجوار كبش فداء لأزماتهم.

كما ا أن يد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الممدودة للمصالحة مع بشار الأسد نهاية عام2022 ، رغم أنها ما تزال معلقة، وضعت التطبيع مع النظام السوري على جدول الأعمال. وتم إرسال رسالة واضحة مع زيارة الدولة التي قام بها الأسد إلى عُمان في20 فبراير، وهي دولة معروفة بدورها كوسيط في الأزمات الإقليمية.

توجّه مسؤولو الأمم المتحدة إلى دمشق لمطالبة الأسد بالموافقة على مرور مساعدات إنسانية، وتركوه حراً في تقرير مصير السوريين الذين فرّوا من قصفه.

إن كل الأنظار الآن على الرياض التي تظهر بوادر تهدئة، مشيرة إلى أنه خلال مؤتمر ميونيخ الأمني، منتصف فبراير الماضي، أشار رئيس الدبلوماسية السعودية فيصل بن فرحان آل سعود إلى الإجماع الإقليمي لصالح التقارب مع دمشق، وضرورة الحوار حول المساعدات الإنسانية ومحنة اللاجئين. لم تعد السعودية تطالب برحيل الأسد، لكنها تستمر في التمسك بمقاطعتها الدبلوماسية. ومن ثم فقد استخدمت حق النقض ضد دعوة النظام لحضور قمة جامعة الدول العربية التي عقدت في الجزائر، في شهر نوفمبر الماضي.

فهل تتم دعوة بشار الأسد للقمة المقبلة في الرياض؟ تتساءل "لوموند"، معتبرة أنه إذا تمكّن من تحسين علاقاته مع السعودية، فإن الطريق إلى التطبيع العربي سيكون مفتوحًا على مصراعيه.

لم تطأ قدم أي ممثل سعودي دمشق. ومثلما تطالب إسرائيل بحل القضية الفلسطينية قبل أن تسير على خطى العواصم العربية التي قطعت تقاربها مع الدولة اليهودية، فإن المملكة تضع شروطها على بشار الأسد.

الطريق إلى المصالحة يمكن أن يكون طويلاً إذا جعل فتح مفاوضات جادة مع المعارضة، والابتعاد عن طهران شرطاً أساسياً.

(ترجمة موقع القدس العربي)

المصدر: لوموند

تجارب الأردن تسلّط الضوء على حدود العلاقات المتجدّدة مع سورية

كارنيغي

أرميناك توكماجيان

(اللغة الإنجليزية والعربية) 06 آذار 2023

نص المادة: تولّى الأردن مؤخرًا دفة القيادة في التقارب بين الدول العربية وسورية. لكن تجربة عمّان تُظهر أن تطبيع العلاقات الثنائية، من دون تعاون إقليمي، لا يمكن أن يحصد سوى إنجازات محدودة.

مقدّمة

صحيحٌ أن سورية والأردن شهدا علاقات طبيعية لفترات متقطعة، إلا أنهما غالبًا ما كانا على خلاف خلال نصف القرن الماضي. وفي صيف العام 2021، حين صرّح العاهل الأردني عبدالله الثاني في مقابلة على شبكة سي إن إن، بأن "حكم [الرئيس السوري] بشار [الأسد] يتمتّع بالاستمرارية"، وأن ثمة حاجة إلى "التواصل مع النظام"، كان يستعدّ للانفتاح مجددًا على سورية بعد فترة من العداوة. الجدير بالذكر أن العاهل الأردني كان أول زعيم عربي يدعو الأسد إلى التنحي بعد اندلاع الانتفاضة السورية في العام 2011، وكان من بين أول الساعين إلى إعادة الانخراط مع النظام السوري. لكن بعد مرور عام تقريبًا، لا تزال العلاقات السورية الأردنية باردة والإنجازات المُحققة محدودة.

يتمثّل تحدٍّ أساسي لإعادة الانخراط هذه المرة في أن سورية والأردن على السواء مقيّدان بقرارات حلفائهما الأكثر قوّة. فدمشق تمتلك مجالًا أصغر لاتّخاذ القرارات منفردةً فيما يتعلق بالقضايا السياسية الداخلية والخارجية. وينطبق هذا بشكل خاص على خلفية علاقتها مع إيران. وعلى الرغم من أن الأردن لم يعش الحرب كجارته الشمالية ولم يلحق به دمار كالذي لحق بها، اضطر إلى أخذ آراء حلفائه، ولا سيما الولايات المتحدة، في الاعتبار. وفي الوقت نفسه، لا يزال الصراع السوري من دون حلّ، ما يُبقي النظام في حالة خلاف مع عدد كبير من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسة، ويُخلّف آثارًا جانبية قد تُلحق الضرر بالأردن.

تتجلّى هذه التحديات بصورة أكثر وضوحًا على طول الحدود السورية الأردنية. فمنذ العام 2011، شهدت الحدود السورية كلّها تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية جذرية. ولا تختلف الحدود الأردنية عنها في ذلك، إذ باتت المنطقة الحدودية الأوسع نقطة مواجهة إقليمية بين نظام الأسد وحلفائه من جهة، ولا سيما إيران وحزب الله، اللذَين عززا وجودهما ونفوذهما في جنوب سورية، والأردن وإسرائيل ودول الخليج العربي من جهة أخرى. وفي هذا السياق، باتت القضايا الحيوية المرتبطة بالحدود السورية الأردنية، بما فيها القضايا الأمنية وعسكرة إيران للمناطق الحدودية الجنوبية السورية، تشكّل مخاوف إقليمية وتتطلّب حلولًا إقليمية.

تجدر الإشارة إلى أن المجالات التي استطاعت دمشق وعمّان إحراز تقدّم فيها هي تلك التي كانت فيها قادرةً على العمل بصورة مستقلة أو عند وجود اتفاق إقليمي أو في الحالتَين معًا. وتُشكّل العلاقات الاقتصادية عبر الحدود المثال الوحيد على التقدّم الملموس المُحرز، إذ تكشف تجربة الأردن أن قيام دولة صغيرة بإعادة الانخراط مع سورية في إطار العلاقات الثنائية لن يكون له سوى تأثير محدود على تحسين العلاقات، ولن يشكّل حافزًا كبيرًا يدفع دمشق إلى تغيير سلوكها في القضايا الإقليمية الخلافية. من المرجّح إلى حدّ كبير أن يحدث التغيير بعد التقارب بين دمشق والجهات الفاعلة الإقليمية الأكثر قوة، على غرار المملكة العربية السعودية. مع ذلك، مثل هذه النتيجة اليوم لن تلغيَ حقائق ما بعد الحرب في سورية، وخصوصًا تداعيات الوجود الإيراني.

تقارب بإنجازات محدودة

قبل قيام الأردن وسورية بإعادة إحياء علاقاتهما في صيف العام 2021، كان لدى الأردن مجموعة من المخاوف المتعلقة بحدوده الشمالية. فقد عبر مئات الآلاف من اللاجئين السوريين الحدود إلى الأردن، مستبعدين احتمال عودة فورية إلى بلادهم. الواقع أن إرساء الاستقرار في جنوب سورية بعيد المنال، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى توسّع وجود إيران وحزب الله هناك، إضافةً إلى عمليات تهريب المخدرات والأسلحة إلى الأردن. وقد كانت علاقات الأردن الاقتصادية مع جارته محدودةً بسبب إغلاق الحدود، ما أثّر سلبًا على اقتصاده. ولم يكن الإبقاء على العزلة السورية يصبّ في مصلحته، إذ فشل في إيجاد حلول لمشاكله العالقة. سعت سورية بدورها إلى الاندماج من جديد في الاقتصاد الإقليمي، وأرادت أن ينأى الأردن بنفسه عن مجموعات المعارضة السورية.

مع ذلك، منذ ذلك الحين وحدها التبادلات التجارية الثنائية شهدت تحسُّنًا فعليًا. فبعد إقفال الحدود في نيسان/أبريل 2015، شهدت الحركة التجارية تراجعًا ملحوظًا، باستثناء الفترة التي أُعيد فيها فتح الحدود بصورة جزئية بين تشرين الأول/أكتوبر 2018 وآذار/مارس 2020. وبعدها بفترة قصيرة، أدّى تفشّي جائحة كوفيد-19 إلى الحدّ من جميع التبادلات من جديد. وفي أعقاب التقارب الأردني السوري، أُعيد فتح معبر جابر-نصيب الحدودي بشكل كامل أمام التبادلات التجارية والمسافرين. ووفقًا لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، لدى مقارنة الفترة بين تموز/يوليو 2020 وحزيران/يونيو 2021 (خلال فرض القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19) بالفترة بين تموز/يوليو 2021 وحزيران/يونيو 2022 (عند إعادة فتح الحدود بعد استئناف العلاقات الثنائية)، نجد أن الواردات الأردنية ارتفعت من 51 مليون دولار إلى 75 مليونًا، والصادرات من 62 مليون دولار إلى 87 مليونًا، والسلع المُعاد تصديرها بأكثر من الضعف من 22.5 مليون دولار إلى 46.5 مليونًا.

ومنذ العام 2019، أخذ الميزان التجاري يميل لصالح عمّان، إذ يمكن أن يكون الأردن استفاد من إقبال سورية على شراء السلع وعزلها عن الاقتصاد العالمي. وفي حين تشابهت قيمة الصادرات الأردنية إلى سورية وارداتها منها في العامَين 2017 و2018، تغيّر هذا الواقع خلال السنوات الثلاث الماضية. ففي العام 2019، بلغت قيمة واردات الأردن حوالى 43 مليون دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات 95 مليونًا. وفي العام 2020، تراجعت التبادلات التجارية الإجمالية على خلفية القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، لكن قيمة الصادرات الأردنية بلغت 63.8 مليون دولار، بينما بلغت قيمة الواردات 44.7 مليونًا. وفي العام 2021، بلغت قيمة الصادرات 118 مليون دولار تقريبًا، في حين ناهزت قيمة الواردات 71 مليونًا. وتكشف أحدث البيانات الصادرة عن الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو من العام 2022 أن هذا الاتجاه مستمر، إذ يصدّر الأردن أكثر مما يستورد بنحو 40 في المئة. وبحسب قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية، بلغ حجم التبادلات التجارية الإجمالية (باستثناء السلع المُعاد تصديرها) 190 مليون دولار في العام 2021، مع الإشارة إلى أن هذا الرقم بقي صغيرًا، إذ إنه لا يمثّل سوى 30 في المئة من أعلى رقم سجلته هذه التبادلات على الإطلاق والبالغ 670 مليون دولار في العام 2007. بيد أنه سجّل زيادةً بنسبة 76 في المئة تقريبًا بالمقارنة مع تسجيله 108,000 دولار في العام 2020.

نجم الارتفاع في حجم التبادلات التجارية عن القرارات التي اتّخذتها سورية والأردن بتعديل السياسات الحدودية وبعض الأنظمة الجمركية لتسهيل الحركة التجارية. ولم يكن هذا ليحدث لو لم يحصل الملك عبدالله على الضوء الأخضر من إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في تموز/يوليو 2021. فقبل ذلك، عمدت إدارة دونالد ترامب إلى عرقلة جهود الأردن لإعادة تفعيل التجارة، إذ إنها توقعت أن يلتزم الأردن باستراتيجيته لعزل سورية.

يستطيع الأردن وسورية المضي قدمًا بخطواتهما إذا ما حظيت بدعم القوى الخارجية النافذة. وتتمثّل إحدى الأمثلة على ذلك في موافقة الولايات المتحدة في العام 2021 على مشروع لتزويد لبنان بالغاز والكهرباء. فقد حاولت إدارة بايدن جزئيًا التصدّي لحزب الله، الذي أراد

استيراد النفط الإيراني الخاضع للعقوبات لتخفيف نقص هذه الموارد في بلد يواجه أزمة مالية عميقة. وفي آب/أغسطس 2021، صادقت واشنطن رسميًا على اتفاق مموّل من البنك الدولي لاستجرار الغاز من مصر والكهرباء من الأردن إلى لبنان عبر سورية. ووقّع وزراء هذه الدول الاتفاق في أيلول/سبتمبر من العام 2021.

كان لجميع الجهات الفاعلة المعنية مصلحة في إبرام الاتفاق. فلبنان سيحصل بموجبه على موارد الطاقة التي هو بأمسّ الحاجة إليها، وسورية ستتقدّم خطوة على طريق إعادة الاندماج في الاقتصاد الإقليمي، إضافةً إلى حصولها على مدفوعات عينية لقاء السماح بمرور الغاز والكهرباء عبر أراضيها، ومصر ستصدّر غازها والأردن كهربائه. وفي حين لم تكن إسرائيل جزءًا من الاتفاق رسميًا، وافقت عليه بهدف الحدّ من نفوذ إيران في لبنان وتصدير غازها عبر مصر. وعلى الرغم من هذه التحضيرات كافة، لم يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد، لأن البنك الدولي يطالب لبنان بإجراء إصلاحات قبل تمويل المشروع. ويُظهر كلّ ذلك أن وجود اتفاق إقليمي وغياب أي عقبات من الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسة قد ينعكسان إيجابًا على العلاقات السورية الأردنية، في حين أن العكس صحيح أيضًا.

مع ذلك، لم تتحسّن بعض أبعاد العلاقات السورية الأردنية الثنائية، حتى حين كانت الدولتان تمتلكان حرية التصرّف. فمنذ خمسينيات القرن الماضي، يُجري الأردن وسورية محادثات لتقاسم مياه نهر اليرموك، واستؤنفت هذه المناقشات بعد إعادة إحياء العلاقات، لكن من دون إحراز أي تقدّم يُذكر. فدمشق تتهم عمّان بدعم المجموعات المسلحة في جنوب سورية، ما يعيق جهود النظام الرامية إلى السيطرة على المنطقة بشكل كامل.1 ولأن المجال متاحٌ أمام الطرَفين لاتخاذ القرارات بصورة مستقلة، لا يزال بإمكانهما تحقيق الإنجازات على هذا الصعيد. لكن الوضع ليس كذلك حين يتعلق الأمر بقضايا أكثر حساسية على غرار أمن الحدود.

من حدود ثنائية إلى حدود إقليمية في جنوب سورية

تسببت التغييرات في منطقة الحدود السورية الأردنية بمشاكل لعمّان، مع تبعات خطيرة على أمن المملكة. وتتمثّل المسائل الأكثر إلحاحًا التي تترتب عليها تداعيات إقليمية في تهريب المخدرات والوجود الإيراني في جنوب سورية. ربما يمارس الأسد بعض السيطرة على تهريب المخدرات انطلاقًا من الأراضي السورية، ولكن رأب العلاقات مع الأردن ليس حافزًا له كي يكبح هذه التجارة المربحة. أما في ما يتعلق بمعالجة مسألة انتشار القوات الإيرانية وأذرعتها، فليس لدى الأسد حافز للإقدام على ذلك، فضلًا عن أنه غير قادر على التحرك ضد مصالح طهران. وهاتان المسألتان مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا بالديناميكيات عند الحدود السورية الأردنية إنما لا يمكن معالجتهما من خلال صيغة ثنائية.

اتّخذ الاقتصاد غير النظامي عبر الحدود أشكالًا عدّة منذ ظهور الحدود السورية الأردنية في عشرينيات القرن العشرين. طوال سنوات، لم يكن صغار التجّار يدفعون رسومًا جمركية على السجائر التي كانوا يحضرونها إلى الأردن عن طريق المعابر الحدودية مع سورية. بالمثل، كانت شبكات متجذّرة تقوم بتهريب الأغنام السورية إلى الأردن أو عبره. لكن توسّع التجارة غير الشرعية لتشمل الأسلحة والمخدرات المصنّعة في سورية تحوّل إلى مشكلة أمن قومي أردني، ولا سيما في الأعوام الثلاثة الماضية التي شهدت توسّعًا كبيرًا في نطاق تجارة المخدرات، وتسييسًا سوريًا لهذه التجارة، وزيادة استهلاك المخدرات في الأردن.

لقد تحوّل الأردن إلى بلد عبور تمرّ فيها المخدرات المتّجهة إلى الخليج. تشير الإحصاءات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استنادًا إلى الأرقام الأردنية الرسمية، إلى أن عدد الحالات المرتبطة بحيازة المواطنين والأجانب للمخدرات والمتاجرة بها في الأردن ارتفع من نحو 6,000 سنويًا في الفترة الممتدة بين 2005 و2012 إلى 119,000 في العام 2020، أي بزيادة نحو 1,900 في المئة. وفي مدينتَي إربد والرمثا الأردنيتَين، بات شائعًا اليوم سماع روايات عن استخدام المخدرات، بخلاف ما كان الحال عليه في الفترة 2018-2020. لقد أصبح السكّان المحليون مطّلعين على أنواع المخدرات المتوافرة، في مؤشّر واضح على أن استهلاك المخدرات يتحوّل إلى مشكلة واسعة النطاق.2

يصعب تقييم حجم اقتصاد الظل هذا. ولكن كمّية المخدرات المصادَرة تكشف عن زيادة مطّردة. على سبيل المثال، أشارت السعودية التي تُعتبَر السوق الرئيسة في الخليج لمادة الكبتاغون، وهو الاسم التجاري لمادة مخدّرة مصنوعة من الأمفيتامين والثيوفيلين، إلى مصادرة نحو 12 إلى 14 مليون حبّة كبتاغون في الأعوام 2007 و2008 و2009. وفي السنوات القليلة الماضية، تضاعفت هذه الأرقام. فقد أوردت تقارير صادرة عن المملكة أنه تمت مصادرة 48.6 مليون حبة كبتاغون في العام 2012. وفي العام 2020، صادرت السعودية نحو 140 مليون حبّة، فيما وصل الرقم إلى نحو 200 مليون حبّة في العام 2021، والعدد الأكبر من الحبوب المصادرة كان مصدره سورية أو لبنان. وفي خارج المنطقة، صادرت بلدان أخرى أيضًا مخدرات مصدرها سورية. في صيف 2020 مثلًا، صادرت الشرطة الإيطالية نحو 14 طنًا من حبوب الأمفيتامين، تساوي قيمتها مليار يورو (ما يعادل نحو 1.18 مليار دولار أميركي في ذلك الوقت).

الأكثر إثارة للقلق هو أن تجارة المخدرات بدأت تستحوذ على جزء كبير من الاقتصاد غير الشرعي في المنطقة. لقد دفعت الحرب في سورية، والأزمة المالية في لبنان، والعقوبات الأميركية بالنظام السوري وحزب الله إلى البحث عن مصادر بديلة للعملة الصعبة. مع مرور الوقت، يمكن أن تصبح تجارة المخدرات متجذّرة في الاقتصادات المحلية السورية. في هذا الصدد، تشير بعض التقديرات إلى أن القيمة السوقية لصادرات الكبتاغون من سورية بلغت في العام 2020 ما لا يقل عن 3.46 مليارات دولار، متخطّيةً بمقدار مليار دولار موازنة الدولة في ذلك العام.

الأردن بلدٌ صغير، ولن تُحدث قراراته، بما في ذلك المصالحة مع سورية، تغييرًا في مسار تجارة المخدرات. لكن، هل يمكن لبشار الأسد وقف تجارة المخدرات في سورية، وفي هذه الحالة، لماذا سيُقدم على ذلك؟ نفى المسؤولون السوريون مرارًا أي تورّط للدولة، على الرغم من أن تصديق فكرة أن الرئيس غير مدرك لضلوع رجال النظام الأقوياء في مثل هذه التجارة المربحة شبه مستحيل. وفي ذلك مؤشر على أن بإمكان النظام، إذا أراد، خفض حجم تجارة المخدرات. ولكنه لم يُظهر حتى الآن رغبة حقيقية في القيام بذلك، لأسباب مالية بصورة أساسية، وأيضًا لأن هذه التجارة تؤمّن للأسد نفوذًا سياسيًا واسعًا. يجب على كل مَن يريد وقف تدفّق المخدرات أن يقدّم في المقابل شيئًا ما لسورية.

يواجه الأردن وضعًا مماثلًا في ما يتعلق بالخصومة الإسرائيلية الإيرانية في سورية، التي تؤثّر مباشرةً على الأردن ولكنه لا يملك سيطرة عليها. في الاتفاق الذي أُبرِم برعاية روسية ونتجت عنه عودة القوات التابعة للنظام السوري إلى الجنوب في العام 2018، أخذت موسكو المصالح الإسرائيلية في الاعتبار، وهي قريبة من المصالح الأميركية والأردنية. منذ ذلك الوقت، وعلى الرغم من صعوبة الحصول على المعلومات، يبدو أن إيران امتنعت عن بناء قدرات هجومية في الجنوب، وهو ما تعتبره إسرائيل خطًا أحمر. والدليل غير المباشر على ذلك أن الهجمات الجوية الإسرائيلية في الجنوب محدودة، في حين أنها تتكثّف أكثر حول دمشق ومناطق أخرى في الداخل السوري.

لكن تقارير كثيرة تشير إلى أن الدور الإيراني في سورية سيستمر في المدى الطويل. يعمد المسؤولون الإيرانيون وحلفاؤهم المحليون إلى توسيع سلطتهم من خلال التخلّص من الخصوم، وتعيين مسؤولين موالين في الأجهزة الأمنية والعسكرية المحلية، وتجنيد أشخاص في تجارة المخدرات، وإنفاق موارد من خلال المنظمات الخيرية، وشراء عقارات. على سبيل المثال، تنشط منظمة الزهراء الخيرية الإيرانية منذ العام 2018، وتتوسّع في درعا. وتبني إيران أيضًا تحالفات محلية. في هذا الإطار، يقيم المسؤولون الإيرانيون علاقات مفتوحة مع نائب ورجل أعمال مستقل من درعا، هو عبد العزيز الرفاعي الذي استقبلوه ويواصلون دعمه.

لا يمكن الجزم بشأن ما إذا كانت إيران تعتبر الأردن هدفًا للهجمات. لكن الأكيد أن الأردن سيتحمل تبعات وخيمة نتيجةً لعدم الاستقرار في جنوب سورية. إذا كانت إيران تُحضّر على نار هادئة لفتح جبهة أمامية جديدة ضد إسرائيل في جنوب سورية، فقد يشهد الأردن على تجدّد التقلبات في الأوضاع عند حدوده الشمالية. في أفضل الأحوال، تستمر الاضطرابات في جنوب سورية، التي أصبحت الوضع الطبيعي الجديد.

وفي أسوأ الأحوال، تقع مواجهة عدوانية بين إسرائيل وإيران. ومثلما هو الحال في تجارة المخدرات، هذا الوضع أكبر من الأردن، وأيضًا أكبر من النظام السوري بحد ذاته، ويرتبط الآن بالموجبات التي تفرضها الأولويات الإقليمية لطهران.

واقع الحال هو أن العلاقات الأردنية مع دمشق باتت منقسمة إلى أجزاء عدّة. يمكن للمراقبين أن يتوقّعوا إحراز تقدّم على الجبهة الاقتصادية، وفي التعاون ما دون الإقليمي، وحتى في مجال المياه. على النقيض، من المرجّح أن يبقى الأمن في المنطقة الحدودية متزعزعًا، ما يتسبب بحالة مستمرة من انعدام الاستقرار. لم يتبقَّ للأردن سوى خيارات محدودة، تتمثل بصورة أساسية بتعبئة حلفائه وشركائه لمساعدة المملكة في رفع التحديات التي تُطلّ من الطرف الآخر لحدودها الشمالية.

ربما أدرك الأردن أن رأب العلاقات الثنائية مع سورية لن يؤدّي إلى استيفاء احتياجاته الأساسية، ولذلك دافع بشدّة، في بداية تقاربه مع سورية، عن وجوبأداء دور عربي أكبر في تسوية النزاع السوري. لقد دعم الأردن، مع الإمارات العربية المتحدة والجزائر، وكذلك روسيا، إلغاء تجميد عضوية سورية في جامعة الدول العربية. ولكن منذ العام 2021، شكّلالرفض السعودي لعودة سورية إلى الجامعة العربية انتكاسة للأردن. تعويضًا عن ذلك، عمدت عمّان إلى تحسين تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة عند حدودها الشمالية، واعتمدت على القوات الأميركية وأذرعها المحلية المتمركزة في التنف لتكون بمثابةخط دفاعي ضد أنشطة التهريب من سورية. فضلًا عن ذلك، لا تزال المملكة تسعى إلى تعزيز التنسيق الأمني مع روسيا الموجودة في جنوب سورية. في أفضل الأحوال، عززت هذه الجهود مراقبة الأردن لحدوده إنما من دون توفير حلول مستدامة لمشكلاته.

الدروس المستقاة من تجدّد العلاقات الأردنية مع سورية

يمكن استخلاص درسَين أساسيَّين من القرار الذي اتخذه الأردن بتحسين علاقاته مع سورية منذ العام 2021. أولًا، يُظهر هذا القرار أن التقارب، ولا سيما حين يكون بين بلدان إقليمية صغيرة أو متوسطة الحجم، يولّد نتائج محدودة. وقد تشمل هذه النتائج تحسّن العلاقات الاقتصادية، وإقامة علاقات دبلوماسية وأمنية، وتقديم دعم لفظي، إنما ليس أكثر من ذلك. هذا أمرٌ طبيعي، نظرًا إلى أن ليس لدى الحكومة السورية التي تحكم بلدًا متداعيًا، الكثير لتقدّمه في سياق العلاقات الثنائية. لكن في الوقت نفسه، ليست لدى دمشق مصلحة في التخلّي عمّا تمتلكه من أوراق قيّمة لأنها تسعى إلى التشجيع على حدوث تحوّل في نُهج البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان ذات النفوذ الإقليمي، في التعامل مع الشأن السوري.

الدرس الثاني أكثر وضوحًا. حتى لو كان نظام الأسد يسيطر على بعض أبعاد سياسته الخارجية ويحتفظ بأوراق قيّمة للتلويح بها في وجه الأفرقاء الإقليميين الأكثر نفوذًا بهدف انتزاع تنازلات سياسية منهم، تبقى بعض المسائل خارج نطاق سلطته. والنفوذ الإيراني في جنوب سورية، لا بل في سورية بأكملها، هو البرهان الأساسي على ذلك. يصعب أن نتخيّل أن القيادة السورية، حتى لو كانت تمتلك الإرادة اللازمة، قادرة على إنهاء النفوذ الإيراني في المنطقة الحدودية. لقد أصبحت سورية قناةً أساسية تستطيع إيران من خلالها مواجهة أعدائها الإقليميين، فضلًا عن أنها تشكّل حلقة وصل برّية تربط طهران بحليفها الأساسي حزب الله. ومن غير المرجّح أن يؤدّي انفتاح ثنائي محدود يُظهره بلدٌ ما تجاه سورية إلى حدوث تغييرات على تلك الجبهة.

يمكن أن يتطوّر الوجود الإيراني بطرق مختلفة. ربما لا يزال نظام الأسد يمتلك هامش مناورة معيّنًا فيما يتعلق بإيران، ويمكنه حتى معارضتها في سياقات محددة. لكن لا يمكن لنظام الأسد مقايضة الوجود الإيراني باتصالات ثنائية أو حتى بانفتاح إقليمي حيال دمشق. فيداه مكبّلتان وستبقيان كذلك لبعض الوقت.

المصدر: كارنيغي

وسط معارضة غربية.. دول عربية حاربت الأسد تعمل على إنهاء عزلته

التايمز

ريتشارد سبنسر

(اللغة الإنجليزية) 06 آذار 2023

نص المادة: نشرت صحيفة "التايمز" تقريرا لمراسلها في الشرق الاوسط ريتشارد سبنسر، قال فيه إن الدول العربية أصبحت المحرك الرئيسي لإخراج رئيس النظام السوري بشار الأسد من عزلته. وأشار إلى أن هذه الدول تتجه نحو مواجهة مع حلفائها الغربيين، الذين لا يزالون يعارضون رفع العقوبات وتطبيع العلاقات مع النظام السوري.

وقال إن وزير الخارجية المصري، كان آخر مسؤول عربي بارز يصل إلى دمشق ومن دولة موالية للغرب، حيث التقى مع الأسد ودعا إلى "العودة للمكان الطبيعي"، وقام وزير الخارجية الأردني بأول زيارة له إلى دمشق منذ اندلاع الحرب الأهلية. وفي الشهر الماضي سافر الأسد إلى عمان بناء على دعوة من سلطانها، وهي دولة حليفة أخرى ومهمة للغرب، إلى جانب كونها شريك استراتيجي.

وترى الصحيفة أن التحرك لإعادة مقعد سوريا في الجامعة العربية بعد تعليق عضويتها في 2012 عندما بدأ إطلاق النار، تقوده دولة الإمارات العربية المتحدة المعادية أيضا لإيران، الحليف المهم للأسد. وتدعو الإمارات لوقف "التشرذم" العربي. وحتى السعودية التي ظلت تقاوم تحرك الدول العربية، غيرت من موقفها على ما يبدو.

ونقلت الصحيفة عن وزير التجارة الإماراتي ثاني الزيودي "يجب أن يبادر أحد بالنقاش". وقال إن الإمارات العربية تريد فتح الاقتصاد السوري رغم العقوبات الغربية. وأضاف أن الإمارات تريد إرسال رسالة إلى الولايات المتحدة تحديدا، وهي التي خططت وفرضت العقوبات الغربية القاسية على القطاعات المصرفية والنفطية من الاقتصاد السوري. وتضيف الصحيفة أن الإمارات تحركت في السنوات الماضية بعيدا عن استراتيجية واشنطن في الشرق الأوسط وأصبحت قريبة من روسيا.

وقال الزيودي: "لدى أمريكا استراتيجيتها الخاصة، وبالنسبة لنا، فنحن نقول لهم وبشكل صريح إن الازدهار والاستقرار حيويان" و "لو لم يقبلوا بهذا فهذه هي أجندتهم، وبالنسبة لنا فهي مهمة."

وطالما نظرت الإمارات نظرة شك للربيع العربي أكثر من أي دولة عربية، وتعاملت معه كتهديد على الحكم الاستبدادي، لكن المستقر في دول الخليج. وكان وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد، آخر مسؤول عربي يزور دمشق قبل أن يبدأ الأسد بقمع الانتفاضة، قبل أكثر من عقد. إلا أن المحاولة القوية من الإمارات لإعادة تأهيل الأسد، والتي بدأت بإرسال وفد تجاري ثم إعادة فتح السفارة الإماراتية في دمشق عام 2018، تزايدت أكثر بعد خلافها مع الولايات المتحدة التي كانت تعتبر من أهم حلفائها. وعبر رئيس الدولة، الشيخ محمد بن زايد عن عدم رضاه من اتفاقية إيران النووية التي تفاوض عليها الرئيس باراك أوباما من وراء ظهر الحلفاء في الخليج. وعول كثيرا على الرئيس دونالد ترامب، ولكن بعد سنوات من السياسة الأمريكية المتقلبة في الشرق الأوسط، قررت أبو ظبي اتباع مسار مستقل عن واشنطن. ونظرا للضمانة الأمنية الأمريكية لدول الخليج، فقد عنى هذا تبني سياسات أقل عدوانية من دول الجوار.

وأصبحت الإمارات في موقع استثنائي للتعامل في نفس الوقت، مع إسرائيل وسوريا، وهي عضو في محور المقاومة. وقال الزيودي إن الإمارات تحاول التواصل مع إيران، التي كانت عدوتها اللدودة، معلقا "إقامة علاقات جيدة مع إيران تعني ازدهار المنطقة أيضا". وكان المحفز للتحركات الدبلوماسية الأخيرة هي الهزة الأرضية الشهر الماضي التي قتلت 6000 شخصا في سوريا و 45000 شخصا في تركيا. ودعا الداعمون للأسد في الخارج إلى رفع الحصار. وقال الغرب إن العقوبات لا تعيق المساعدات الإنسانية، إلا أنه علق الحاجة لطلب رخصة استثناء من العقوبات لتسريع وصول المواد الإغاثية. ومع أن الهزة الأرضية الأخيرة أصابت المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، إلى جانب مناطق تابعة للنظام، إلا أن من يمكن أن يصبحوا شركاء للأسد، استجابوا لنداءاته وأرسلوا المساعدات الإنسانية إلى دمشق. وأرسلت الإمارات نصف ما تعهدت به إلى سوريا وهو 100 مليون دولار. وأرسلت السعودية التي دعمت مرة المقاتلين ضد النظام وقاومت دعوات التطبيع، المساعدات مباشرة إلى دمشق. وعلق وزير خارجيتها الأمير فيصل بن فرحان، في مؤتمر ميونخ للأمن الشهر الماضي قائلا: "في العالم العربي، هناك إجماع بأن الوضع الراهن لا يمكن استمراره."

وتخشى الدول العربية من تحول سوريا إلى "ثقب أسود" للجريمة والدبلوماسية، حيث يتم تصنيع مواد منشطة مثل "فنيثايلين" وتصادر سلطات الجمارك في الموانئ والمطارات العربية المواد هذه بشكل دوري.

ويقول الخبير في العلاقات الإسرائيلية- العربية والضابط الاستخباراتي السابق، آفي ميلماد إن تقارب السعودية والإمارات مع سوريا، ربما كانت وراءه إسرائيل، التي لا تزال تضرب المواقع العسكرية في سوريا والمرتبطة بإيران وحزب الله، وعقدت دمشق مفاوضات قبل الانتفاضة

مع إسرائيل لتوقيع اتفاقية سلام. وقال ميلماد "تنظر إسرائيل للتقارب السعودي- السوري بطريقة إيجابية". وأضاف أن الدول العربية رأت في محاولات التطبيع مع النظام السوري طريقة لتخفيف التأثير الإيراني.

ووقعت الإمارات اتفاقية تطبيع مع إسرائيل عام 2020، ورغم عدم متابعة السعودية لها، إلا أنها لم تخف علاقات التعاون الأمني مع إسرائيل. ومثل الإمارات، ترى أن الحدود الآمنة والأنظمة المستقرة أهم من موضوعات حقوق الإنسان. وترى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أن رفع العقوبات سيشعر الأسد بالشجاعة ونظامه الفاسد بدون مساعدة السوريين العاديين.

وانتقدت المعارضة السورية ومنظمات حقوق الإنسان محاولات التطبيع العربي مع النظام. وقالت هبة زيادين، الباحثة في "هيومان رايتس ووتش" إن "على الدول العربية الباحثة عن التطبيع أن الحكومة السورية الحاكمة اليوم هي نفسها المسؤولة عن التغييب القسري لآلاف الناس وارتكبت انتهاكات حقوق إنسان خطيرة ضد مواطنيها وحتى قبل الانتفاضة."

وعبرت فرنسا عن معارضتها في الأسبوع الماضي عندما قالت ممثلتها لمجلس الأمن "موقف فرنسا لا يزال واضحا، ففي غياب عملية سياسية شاملة وموثوقة فلن نغير موقفنا من النظام السوري". وقال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية "لا تتعامل بريطانيا مع النظام السوري، الذي ارتكب جرائم وانتهاكات لا تحصى ضد الشعب السوري. وسنواصل محاسبة النظام على فشله في التعامل مع العملية السلمية التي تشرف عليها الأمم المتحدة".

المصدر: التايمز نقلاً عن القدس العربي

تخفيف العقوبات الأمريكية عن سوريا يزعج معارضي نظام الأسد

نيويورك تايمز

رجا عبدالرحمن

(اللغة الإنجليزية) 06 آذار 2023

نص المادة: شكل تخفيف العقوبات الأمريكية المفروضة على حكومة ميليشيا أسد والسماح للمساعدات الإنسانية بالتدفق بحرية بعد الزلزال الكارثي "نعمة سياسية" للأسد وفق تقرير لصحيفة "نيويورك تايمز."

وقالت الصحيفة في تقرير لها، اليوم الأحد، إنه عندما ضرب الزلزال المدمر سوريا الشهر الماضي، لم يعلن بشار الأسد حالة الطوارئ ولا يوم حداد على الضحايا، لكن منذ اليوم الأول، دعت حكومته الاستبدادية إلى رفع العقوبات الغربية.

وأشارت الصحيفة إلى أن الزلزال المدمر خلق لرئيس النظام فرصة للعودة إلى الساحة الدولية من خلال "دبلوماسية الكوارث"، حيث تلقى الأسد المنبوذ منذ فترة طويلة لقصفه وتعذيبه شعبه، التعاطف والمساعدة والاهتمام من البلدان الأخرى.

يأتي ذلك بعدما تراجعت الولايات المتحدة عن العقوبات، وقامت بتخفيف القيود المصرفية لمدة ستة أشهر، للسماح بتدفق المساعدات الإغاثية بحرية إلى سوريا، فيما حذت أوروبا حذوها.

وكان الزلزال وفق الصحيفة بمثابة نعمة سياسية للأسد، حيث أرسل القادة العرب الذين تجنبوه سابقاً تعازيهم وطائرات محملة بالمساعدات، أما الآن فإن تخفيف العقوبات يثير مخاوف من أن بشار ودائرته الداخلية ستجني مكاسب مالية كبيرة يمكن استخدامها لتعزيز قاعدة دعمهم.

وقال أندرو تابلر، الزميل البارز في معهد واشنطن والمستشار السابق لمكتب وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، إن "هذا يسمح بالمعاملات للحكومة السورية، وطالما تقول"إغاثة للزلزال، فيعني أنه لا توجد مشاكل.. هذا أمر غير عادي بالنسبة لنظام لديه هذا السجل الحافل (من الجرائم)."

وذكرت الصحيفة أن حكومة أسد استهدفت بعقوبات طويلة الأمد بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال الحرب التي استمرت 12 عاماً في البلاد، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب السوري.

وبمجرد تخفيف هذه العقوبات بعد ثلاثة أيام من الزلزال، قال معارضون سوريون ومسؤولون أمريكيون سابقون إنه لم يتم وضع حواجز أمان أو آليات رقابة لمنع الحكومة من الاستفادة من القيود المصرفية المخففة لتحويل الأموال إلى البلاد وإلى داخلها.

كما حذروا من أن النظام سوف يحول المساعدات الإنسانية، مثل الطعام والخيام، المخصصة لضحايا الكارثة من أجل لاستخدامها لمصلحته الخاصة.

بالمقابل، تقول وزارة الخارجية الأمريكية إن وزارة الخزانة لديها أدوات لمنع إساءة استخدام تخفيف العقوبات، لكنها لم توضح ماهيتها، إلا أن ذلك من شأنه يساهم في مساعدة الأسد بعدما ابتعد التركيز الدولي والسياسة الأمريكية عن محاولة الإطاحة بالأسد. نتيجة لذلك، أصبح الإبقاء على العقوبات أكثر أهمية، وفق معارضين سوريين.

لدى المعارضين مخاوف أوسع

ويتخوف معارضون سوريون من أن تخفيف العقوبات سيتم تمديده لفترة أطول، وكذلك يمكن أن يكون هذا بداية إعادة اندماج الأسد بشكل كامل في المجتمع الدولي مع عدم وجود عواقب تقريباً على الانتهاكات التي ارتكبها خلال الحرب.

ويضيفون أن حكومة أسد يمكنها الآن تحويل الأموال إلى البلاد تحت ستار الإغاثة من الزلزال واستخدامها بدلاً من ذلك لإعادة بناء المباني التي تضررت في الحرب الأهلية - الدمار الذي سببته إلى حد كبير الحكومة وداعمها العسكري الرئيسي، روسيا.

وقال خبراء سوريون ومسؤولون أمريكيون سابقون إن تخفيف العقوبات لم يكن ضرورياً حتى بالنظر إلى أن العقوبات الغربية تضمنت بالفعل إعفاءات للسماح بمرور المساعدات الإنسانية.

لكن متحدثاً باسم وزارة الخارجية قال إن دولًا أوروبية وعربية وجماعات إغاثة أعربت عن قلقها من أن العقوبات قد تمنعهم من تقديم المساعدة المتعلقة بالزلزال لسوريا، ورفضت العديد من البنوك إجراء معاملات مالية مع سوريا خوفًا من مخالفة العقوبات، رغم أنها تخضع للإعفاءات.

وبينما تهدف العقوبات إلى معاقبة المسؤولين الحكوميين والعسكريين، إلا أنها تؤثر في نهاية المطاف على قطاعات كاملة من الاقتصاد والعديد من السوريين العاديين. وتقول الأمم المتحدة إن نحو 90 بالمئة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر.

بالمقابل، فإن حكومة أسد تقوم وعلى نحو متزايد بتوجيه المساعدات من خلال منظمتين تربطهما علاقات وثيقة بالدائرة المقربة من الأسد: الهلال الأحمر العربي السوري والأمانة السورية للتنمية، وفقًا للسيدة هول وجويل ريبيرن، المبعوث الأمريكي الخاص لسوريا خلال إدارة ترامب.

وفي السياق، نقلت الصحيفة عن سوريين اثنين مشاركين في توزيع المساعدات في مناطق سيطرة أسد إنه في الأسابيع القليلة التي تلت الزلزال، شهدا بالفعل سرقة المساعدات من قبل حكومة ميليشيا أسد.

وقال السوريان اللذان طلبا عدم الكشف عن هويتهما، إن الكثير من المساعدات المحولة تم توجيهها إما إلى مكاتب الحكومة الإقليمية أو إلى الأمانة السورية للتنمية، وهي منظمة مرتبطة بزوجة بشار الأسد، أسماء الأخرس.

وقال هؤلاء الأشخاص إن هذه المجموعة بدورها وضعت جزءاً كبيراً من الإمدادات المحولة في المخازن، مضيفين أنه تم تسليم جزء بسيط فقط لضحايا الزلزال.

فيما اشتكى السوريون الذين فقدوا منازلهم ويحتاجون إلى المساعدة الأساسية في بعض الأحيان علنًا - وهو أمر نادر في المناطق التي تسيطر عليها ميليشيا أسد - قائلين إنهم شاهدوا أخباراً عن وصول طائرات من جميع أنحاء المنطقة وهي محملة بمساعدات إنسانية ولكن لم يتم توزيع أي شيء تقريبًا على الأرض.

الأسد لصّ المساعدات

يُذكر أن نظام الأسد حاول منذ الساعات الأولى للزلزال المدمّر الذي ضرب عدة مناطق خاضعة لسيطرته استغلال الكارثة لتحقيق عدة مكاسب أبرزها تدفّق المساعدات من قبل الدول والمؤسسات الإنسانية ليس لتقديمها للمتضررين، بل لسرقتها قبل أن تصل لأيديهم وبيع جزء منها في الأسواق.

ووثّقت شابة سورية في مقطع مصوّر كيف يتم بيع المساعدات التي حصل عليها النظام من أجل مساعدة متضرري الزلزال على "البسطات" في منطقة كراج "الست زينب" بالعاصمة دمشق، حيث أظهر المقطع بيع العديد من المواد الغذائية المقدّمة من المنظمات الإنسانية والدولية وبعض هذه المنتجات تحمل شعار الأمم المتحدة ومكتوب عليها عبارة "غير مخصّص للبيع."

ومن الأمور التي يتبعها النظام أيضاً لسرقة المساعدات والتبرعات أنه يسمح لبعض الجمعيات المحلية والأهلية بجمع المساعدات المادية والعينية من أجل إرسالها للمناطق المنكوبة الخاضعة لسيطرته ولكن الحقيقة أنه يريد الاستيلاء عليها وسرقتها.

وكانت ميليشيا الحشد الشعبي العراقية، المدعومة من إيران حليفة الأسد، قد أرسلت عدة قوافل من المساعدات إلى مناطق سيطرة ميليشيا أسد وحاولت الإصرار على توزيعها بنفسها خوفاً من سرقتها من قبل أسد.

وفي حلب، صادرت الأمانة السورية للتنمية 100 صندوق من حليب الأطفال، متذرعة أنها بحاجة إلى إجراء اختبارات عليها للتأكد من سلامتها ومطابقتها للشروط الصحية.

وفي اللاذقية، تم إلزام الميليشيات العراقية بتسليم كل مساعداتها إلى الأمانة السورية للتنمية، والتي بدورها توزع فقط الخبز والعصير والحساء على السوريين المتضررين. (ترجمة: أورينت)

المصدر: نيويورك تايمز

صور من مناطق النظام.. كيف يعيش السوريون بعد الحرب والزلزال؟

موقع الإذاعة الأميركية العامة

آية بطراوي

(اللغة الإنجليزية) 04 آذار 2023

نص المادة: نشر موقع الإذاعة الأميركية العامة "أن بي آر" صورا وثقت اليوميات البئيسة التي يعيشها السوريون إثر الزلزال الأخير، وبعد أكثر من عقد من حرب خلفت دمارا غير مسبوق، زادت من حدته، العزلة الدولية وتعنت النظام حيال الشعب الأعزل.

شكّل الزلازل الذي وقع الشهر الماضي كارثة لأجزاء من تركيا وسوريا، لكنه لم يكن سوى أحدث أزمة تقلب الحياة رأسا على عقب مرة أخرى في سوريا التي عانت من ويلات تنظيم "داعش" المتطرف من جهة وجرائم النظام من جهة أخرى طيلة عقد.

وجاء في تعليقات الموقع على الصور التي نشرها "لم تترك الحرب الأهلية المستمرة منذ فترة طويلة في البلاد أي جزء، ولا توجد أسرة سلمت من الحرب."

يذكر أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، حذّرت الخميس من أنّ 3,7 مليون طفل في المناطق المتضررة في سوريا يواجهون العديد من الأخطار المتزايدة والتي قد تكون كارثية بعد الزلزال المدمّر الذي ضرب البلاد.

وقالت المديرة التنفيذية للمنظمة، كاثرين راسل، في بيان إثر زيارة استمرت يومين إلى سوريا، "لقد عانى أطفال سوريا بالفعل رعبا وحسرة لا توصف."

وأضافت "لم تدمر هذه الزلازل المزيد من المنازل والمدارس وأماكن لعب الأطفال فحسب، بل حطمت أيضاً أي شعور بالأمان للكثير من الأطفال والعائلات الأكثر هشاشة."

وفقد نظام الرئيس بشار الأسد سيطرته على الأراضي السورية في الشمال، لصالح مجموعات مسلحة مختلفة، لكنه لا يزال تحكم جزءا كبيرا من بقية البلاد.

وتستشهد الجماعات الحقوقية بأدلة كثيرة على التعذيب والسجن والاختفاء وكذلك قصف المناطق المدنية من قبل نظام الأسد وحلفائه الروس.

لكن منطقة اللاذقية في غرب سوريا نجت إلى حد ما من تبعات الاقتتال الذي وضع أوزاره حديثا "لأنها موطن أجداد الرئيس ومعقل النظام، والأقلية العلوية، التي ينحدر منها الأسد" وفق أن بي آر.

وحصلت الإذاعة الأميركية على زيارة نادرة في فبراير إلى هذا الجزء من سوريا بعد الزلازل.

وأصبح الوصول إلى مدينة جبلة في محافظة اللاذقية ممكنًا، من خلال مرافقة عمال الإغاثة من الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الرحلات الجوية والإقامة التي توفرها الإمارات، حيث ساعدوا السوريين الذين دمرت منازلهم الزلازل الأخيرة و 12 عاما من الصراع.

وتقدم الصور الملتقطة في جبلة نظرة مقربة على حياة الملايين من الناس هناك.

بعض تلك الصور، مأخوذة من سيارة متحركة بينما كانت قافلة الهلال الأحمر الإماراتي تجوب البلدات والقرى برفقة قوات الأمن السورية.

والتقطت صور أخرى خلال مقابلات مع عائلات سورية، قالت للإذاعة الأميركية إنها مصدومة ومنهكة من الحرب "والآن من الزلازل وتوابعه."

كانت جبلة في الماضي، مليئة بالسياح الذين ينجذبون إلى ساحلها المتوسطي، لكنها اليوم تقف على أطلال البنايات، وهي بلا كهرباء معظم اليوم ويعاني سكانها الفقر المدقع.

ومثل الكثير من المدن السورية، بقيت جبلة معزولة عن العالم نتيجة العقوبات الغربية، ولا سيما الأميركية.

وانتقل عدد لا يحصى من النازحين السوريين داخليا إلى جبلة على مدار الحرب، ويعيشون الآن في خيام أو مبان نصف مكتملة.

وبعد الزلزال انضم آلاف الأشخاص إلى مواطنيهم الذين كانوا بلا مأوى منذ الحرب، حيث أقاموا خياما مؤقتة في الحقول المفتوحة وينتظرون وصول المساعدات.

وبين كل هذا الركام، تلوح صورة كبيرة للرئيس بشار الأسد، فوق المباني المتداعية وواجهات المحلات المغلقة في جميع أنحاء جبلة.

"الملصقات المتلاشية التي تحمل صور الرئيس على المباني وفي نقاط التفتيش التابعة للجيش، كانت مرتبطة بعهد من الاستقرار الذي تلاشى هو الآخر" يختم تقرير الإذاعة الأميركية.

وبحسب الأمم المتحدة، تأثر 8,8 مليون شخص في سوريا بالزلزال. وتحوّلت مدارس عدة في المناطق المتضررة إلى مراكز إيواء للسكان الذين تضرّرت منازلهم أو تهدّمت بفعل الزلزال الذي ألحق دمارا ببعض البنى التحتية لا سيما خدمات المياه والصرف الصحي المتضررة أساساً بفعل سنوات الحرب.

وحددت اليونيسف في وقت سابق من بين الأولويات الفورية "توفير إمكانية الحصول على مياه شرب مأمونة وخدمات صرف صحي ضرورية لمنع انتشار الأمراض" على غرار الكوليرا التي تسجّل انتشارا في سوريا منذ سبتمبر الماضي.

المصدر: موقع الإذاعة الأميركية العامة

استراتيجية الأسد لاستعادة نفوذه تمر عبر لبنان

ناشونال إنترست

عدنان ناصر

(اللغة الإنجليزية) 04 آذار 2023

نص المادة: يؤكد تحليل نشرته مجلة "ناشونال إنترست" أن عودة انفتاح نظام بشار الأسد على دول عربية، وإذا ما تمكن من التمتع بيد قوية في لبنان، سيمكنه هذا من استعادة نفوذه في المنطقة بشكل أقوى.

وبعد الزلازل الكارثية التي شهدتها تركيا وشمال سوريا، استغل الأسد الأمر ورحب بزيارة دبلوماسيين من دول عربية زاروا مناطق متضررة، وبعد أن كانوا يرون في شخص رئيس النظام السوري مشكلة بقمعه الوحشي لشعبه، أصبحوا يرون فيه جزءا من الحل لأمن المنطقة.

ومنذ وقوع الزلزال تلقى الأسد سيلا من الاتصالات المتضامنة من قادة وملوك ورؤساء عرب، واستقبل موفدين أمميين، وهبطت في مطارات بلاده مئات الطائرات محملة بمساعدات للمناطق المتضررة، بحسب تقرير لوكالة فرانس برس.

وإثر اندلاع النزاع في عام 2011، قطعت دول عربية عدة خصوصا الخليجية علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا وأغلقت سفاراتها في دمشق، كما علقت جامعة الدول العربية عضوية دمشق. ويرى محللون أن الأسد قد يجد في التضامن الواسع معه إثر الزلزال، "فرصة" لتسريع تطبيع علاقاته مع محيطه الإقليمي، وفقا للمجلة.

ويوضح التحليل أن عودة سوريا "المحتملة" للجامعة العربية، لن تقوي سلطة بشار في سوريا فقط، إذ أنها ستعيد تقوية موقفه في بيروت.

ورغم المشاكل الكثيرة التي تشوب شرعية الأسد في سوريا، إلا أن فكرة "تلاعبه في الأحداث في لبنان" قد تكون جزءا من استراتيجية طويلة المدى ليصبح الشخصية المهيمنة في المنطقة.

وبعد أن أكمل ميشال عون ولايته، التي دامت خمس سنوات، في أكتوبر الماضي، لا يزال التنافس على أشده لملء المنصب الرئاسي، وأحد هؤلاء حليف وصديق مقرب من الأسد، وهو سليمان فرنجية.

وتشير المجلة إلى أن علاقة فرنجية مع عائلة الأسد تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، عندما دعا جده سليمان، الأب حافظ الأسد، إلى التدخل إلى جانب الحكومة واليمين اللبناني ضد اليساريين اللبنانيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث بقيت القوات السورية في لبنان حتى اغتيال رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري، في عام 2005.

ويشير التحليل إلى أن الحفيد فرنجية ليس خيار الأسد فقط، بل أنه أيضا المرشح الرئاسي المفضل "غير المعلن" لحزب الله.

التطبيع على حساب الضحايا.. كيف يستغل نظام الأسد مأساة زلزال سوريا؟

مع تفاقم مأساة الزلزال الذي ضرب تركيا وشمال سوريا، يتهم ناشطون النظام في دمشق بمحاولة استغلال الأزمة بالضغط وابتزاز المجتمع الدولي بشأن المساعدات، ناهيك عن تعزيز تمدد الوجود الإيراني في بعض المناطق.

وكان رئيس النظام السوري قد قال في مقابلة أجراها، في نوفمبر الماضي، إن لبنان "هو الجناح الرئيسي لسوريا"، مشيرا إلى أن "حزب الله حليفه الاستراتيجي"، ولهذا فإن وجود حزب الله وفرنجية قد يمنح الأسد النفوذ الذي يحتاجه لتأمين نظامه لسنوات عديدة قادمة، بحسب ما تراه المجلة.

وقبل اندلاع النزاع عام 2011، كانت سوريا من أبرز داعمي حزب الله المدعوم من طهران وشكلت ممرا لسلاحه وعتاده. ومنذ أبريل 2013، يقاتل الحزب بشكل علني إلى جانب قوات النظام. وشارك تدخُّله المباشر في ترجيح كفة القتال لصالح دمشق على جبهات عدة، وفق فرانس برس.

المصدر: ناشونال إنترست

لماذا لم تتقيد دول الخليج بسياسة واشنطن في أوكرانيا وسوريا

معهد دول الخليج في واشنطن

ويليام روباك

(اللغة الإنجليزية) 28 شباط 2023

نص المادة: رجح السفير الأمريكي السابق ويليام روباك، نائب الرئيس التنفيذي لـ"معهد دول الخليج العربية في واشنطن"، وجود سببين لعدم تقيد دول الخليج بالسياسة الأمريكية تجاه أوكرانيا وسوريا، وهما الرغبة في التنوع الاستراتيجي وظهور هذه الدول كمركز للقوة والنفوذ في الشرق الأوسط.

ولفت روباك، في تحليل نشره المعهد وترجمه "الخليج الجديد"، إلى أن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان زار كييف في 26 فبراير/ شباط الماضي، واجتمع مع الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي، وجرى توقيع مذكرة تفاهم بقيمة 400 مليون دولار، تم تخصيص ربعها للمساعدات الإنسانية والباقي لتمويل النفط.

لكن دول الخليج، ولا سيما السعودية والإمارات، حافظت على موقف محايد بشأن الحرب الروسية المستمرة في أوكرانيا منذ عام، على الرغم من ضغوط الولايات المتحدة للرد بقوة على روسيا، وفق روباك، المبعوث الأمريكي السابق لقوات التحالف الدولي في سوريا.

حليف نفطي

روباك أوضح أن دول الخليج تميل إلى النظر إلى الصراع الروسي الأوكراني على أنه جانب من جوانب التنافس بين القوى العظمى التي تفضل تجنبها.

واعتبر أن رفض الخليج الانضمام إلى التحالف ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين متجذر بعمق في المصلحة الذاتية الاقتصادية، فالسعودية تنظر إلى روسيا، باحتياطياتها الهائلة من النفط و10 ملايين برميل يوميا من الإنتاج، كحليف مهم في سعي المملكة للاحتفاظ بنفوذ حاسم على إنتاج وتسعير النفط العالمي.

كما تتجسد الشراكة الاقتصادية مع روسيا، بحسب روباك، في طموحات رؤية السعودية التنموية 2030 وتطلعاتها الأوسع للتحول الاقتصادي.

تطبيع مع الأسد

وفيما يتعلق بسوريا، وفق روباك، التزمت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى حد كبير بخطوط السياسة التي وضعها سلفه (دونالد ترامب)، فلا يزال التركيز على حل سياسي تقوده الأمم المتحدة لسوريا، ومساءلة نظام الرئيس بشار الأسد، والاعتماد بشدة على المساعدات الإنسانية، واستمرار الوجود العسكري الأمريكي الصغير في شمال شرقي سوريا لمحاربة أي عودة ظهور لتنظيم "الدولة" في العراق وسوريا.

واستطرد: "كما لا تزال طبقات العقوبات الأمريكية، وبينها قانون "قيصر" لحماية المدنيين في سوريا، سارية أيضا كوسيلة ضغط لتعزيز هذه السياسات. ويبدو أن السبب المنطقي الأخير لمواصلة المسار هو تجنب منح بوتين (الذي يدعم الأسد عسكريا منذ عام 2015) أي مظهر من مظاهر النصر أو فرصة للاحتجاج لدعم مغامرته في أوكرانيا."

وبالنسبة للخليج، قال روباك إنه بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع الأسد ودعم المعارضة في الانتفاضة بسوريا منذ عام 2011، بدأت دول الخليج العربية، مثل الإمارات والبحرين، في التحرك باتجاه مختلف في 2018 عبر التطبيع الدبلوماسي.

وتابع: "وزار وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان دمشق في 2021، واستمرت زيارات رفيعة المستوى لمسؤولين خليجيين في عملية التطبيع الدبلوماسي مع نظام الأسد، بما في ذلك زيارة بن زايد نفسه الأخيرة في أعقاب الزلازل التي ضربت سوريا وتركيا في 6 فبراير/ شباط الماضي."

وهذه الجهود، كما أضاف روباك، تتعارض مع السياسة الأمريكية ضد تطبيع العلاقات، على الرغم من أن دول الخليج تجنبت الوقوع في شرك انتهاكات العقوبات. وقد أعربت واشنطن عن استيائها من كل خطوة لتحسين العلاقات مع نظام الأسد.

تنويع استراتيجي

تلك الاختلافات السياسية الخليجية المهمة مع واشنطن، وفق روباك، يمكن إرجاعها إلى سببين أولهما هو التركيز المتزايد لدول الخليج منذ العقد الماضي على التنويع الاستراتيجي.

وأوضح أنه بينما لا يزال يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنها الشريك الأمني الرئيسي لهذه البلدان، فإن تلك الدول تريد متابعة مصالحها الاقتصادية وسياستها الخارجية غير المقيدة بنهجها السابق الأكثر اتساقا مع واشنطن.

وأردف: "وهذا، جزئيا، مدفوع بظهور الصين كقوة اقتصادية عظمى وقوة أمنية عالمية متنامية. لكنه ينبع أيضا من التقييمات الخليجية، التي تشكلت بشكل كبير من خلال تصريحات السياسة الأمريكية المضللة أو المبالغ فيها التي تزيد من مصالح الولايات المتحدة في آسيا وتقلل الحاجة إلى المشاركة في الشرق الأوسط.

مركز قوة

أما السبب الثاني، وفق روباك، فهو ظهور منطقة الخليج في العقد الماضي كمركز للقوة والنفوذ في الشرق الأوسط (مع سقوط قوى الحرس القديم الإقليمية)، من خلال قوتها الاقتصادية وقوتها الناعمة الواسعة (وفي حالات مختارة، قوتها الصلبة) بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

وأضاف أن هذا الوضع أصبح لحظة خليجية ممتدة نوعا ما عبر ظهور قادة شباب نشيطين نسبيا في البلدان (الخليجية) الرئيسية وزيادة الثقة التي تعززها الاقتصادات المدعومة بارتفاع أسعار الطاقة، وفي بعض الحالات، الاحتياطيات الهائلة من الموارد.

ولفت إلى أن هذه الثقة تعززت بسبب الأزمة في أوكرانيا، والتي ذكّرت المجتمع العالمي بالأهمية المركزية للنفط والغاز الطبيعي كسلع حيوية للغاية على مدى العقود العديدة القادمة، في ظل العقوبات على قطاع النفط الروسي.

ومن المرجح، وفق روباك، أن تختبر الأزمات هذا النهج وتجعل العلاقات بين الولايات المتحدة والخليج تبدو غير مستقرة بعض الشيء أحيانا، حيث يدرك الجانبان ويواصلان إعادة التفاوض بشأن الشراكة التي أثبتت مرونتها خلال الـ75 عاما الماضية. (ترجمة: الخليج الجديد)

المصدر: معهد دول الخليج في واشنطن

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces